



الرئيس: الأونرايل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب السيد إمام علي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية طاجيكستان.

اصطحب السيد إمام علي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إمام علي رحمانوف، رئيس جمهورية طاجيكستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رحمانوف (تكلم بالروسية): لقد انقضت عشر سنوات تماما منذ اليوم الذي خاطب فيه رئيس طاجيكستان زعماء العالم للمرة الأولى من على منصة الجمعية العامة الرفيعة. في تلك الفترة وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كانت بلادنا تخطو خطواتها الأولى بصفتها عضوا متساوي العضوية في مجتمع الدول.

إن تأسيس طاجيكستان بصفتها دولة حديثة وديمقراطية وعلمانية تزامن مع نشوء ضرورة البحث عن طرقنا الخاصة للتفاعل بكفاءة في عالم سريع التغير. وإزاء خلفية الصراع الداخلي عندنا لم يكن لدينا سوى وقت قصير لإيجاد طرق فعالة للتصدي للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة خلال الفترة الانتقالية.

واليوم، إذ أشعر بالفخر إزاء شعب طاجيكستان المحب للسلام والكادح والمهوب، باستطاعتي أن أقول لمثلي بلدان العالم إننا خرجنا بكرامة من أقصى محنة صادفتها أمتي. وبطبيعة الحال يعود الفضل الأكبر في تجاوز طاجيكستان شعبا ودولة تلك المحنة إلى دعم المجتمع الدولي. إن الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، واليابان، والهند، وإيران، والاتحاد الأوروبي، ودول آسيا الوسطى، وبلدان عديدة أخرى، كبيرة وصغيرة، أيدت دولة طاجيكستان الناشئة في تلك الفترة المثيرة من تاريخنا. وقد أدت الأمم المتحدة دورا خاصا في هذه العملية. وطاجيكستان تقدر كل التقدير ذلك الدعم وتسعى بدورها لأن تكون عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



لقد حقق شعب طاجيكستان استقلاله وديمقراطيته من خلال المصاعب والمعاناة القاسية. ولم يستتب السلام في بلادنا إلا عندما أيقنا أن الوفاق الوطني ينبغي أن يعلو طموحاتنا السياسية ومواجهتنا العسكرية، كأسمى هدف للمجتمع الذي لا يوحد الجهد المشترك من أجل البقاء، بل أيضا الإيمان العميق بطاقاته الخلاقة.

إن أفضل التوقعات بالنسبة لـطاجيكستان تكمن في رؤيا مستقبلها كدولة ديمقراطية متقدمة النمو، مزدهرة وعلمانية، ومدعومة بمجتمع مدني قوي. وأثناء زيارة الأمين العام، السيد كوفي عنان لـطاجيكستان في العام الماضي، تمكن من مشاهدة النتائج الملموسة لأنشطة الأمم المتحدة في حفظ السلام، والتغيير الواضح في مزاج الشعب، الذي أصبح الآن يرى الأمل في مستقبل أطفاله وبلادهم.

نحن على اقتناع بأن العملية الديمقراطية في طاجيكستان ستزداد زخما لأن الشروط الأساسية لذلك متوفرة لدينا. وقد أدت استعادة السلام في طاجيكستان عام ١٩٩٧ إلى بناء أساس متين للدولة الديمقراطية العلمانية. فاعتمد الدستور من خلال استفتاء وطني. ومؤسسات السلطة تعمل بكفاءة على كل المستويات، وهي تعكس بذلك الإطار الواسع للحياة السياسية الناشطة في البلاد.

ولكن ذلك لا يعني أن الأخطار لا تهدد دولتنا الديمقراطية الناشئة، أو أنها غير معرضة للخطر. وبصفتي رئيسا يعرف احتياجات ومشاكل الشعب الذي أوكل إليه هذا المنصب الرفيع، سأكون مخلصا في مشايرتكم بعض هواجسي. ويتعلق ذلك بالشؤون المحلية والدولية بما في ذلك العلاقات مع الأمم المتحدة.

قبل كل شيء، ليس لنا الحق أن نشكك في فكرة الديمقراطية نفسها، التي ما يزال شعب طاجيكستان يعلق

إن عقدا واحدا من الزمن قد لا يكون كافيا لتقييم التقدم المحرز على المستوى الدولي أو الوطني. ولكن محاولة فهم الدروس من الأحداث المتعددة الأوجه والهامة التي وقعت في مستهل هذا القرن، قد تكون مفيدة جدا لسعيينا المشترك إلى إدخال تحسينات دائمة في النظام العالمي.

وبالنسبة لـطاجيكستان، الدرس الرئيسي الذي نستخلصه واضح: المستقبل يكمن مع الديمقراطية في حدود الدولة ذات السيادة، ومع إدخال الديمقراطية في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية. والدرس المستخلص هو أن بناء مجتمع ديمقراطي يماثل غيره من نواح عديدة في جميع البلدان، بيد أن كل حالة لها طابع فريد أيضا. وقد أظهرت تجربتنا أنه لا توجد اليوم بلدان أو شعوب غير راغبة في احتضان الديمقراطية، أو غير مستعدة لها. فالشعوب في آسيا تتعلق بنفس القيم التي تتعلق بها شعوب أوروبا أو أمريكا أو أفريقيا.

ومن الواضح أيضا أن الظروف الخاصة، والتراث التاريخي والتقاليد الثقافية لكل بلد، تؤثر بوضوح على سرعة وشكل العملية الديمقراطية فيه. وقد نوقشت هذه المسألة بتعمق في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد مؤخرا في منغوليا. ونعتقد أن نتائج المؤتمر ستوفر زخما جديدا لعملية الديمقراطية في كل مكان، بما في ذلك آسيا.

وينبغي عدم اعتبار بناء الديمقراطية عملية سهلة التحقيق، إنما عملية بالغة التعقيد وتسير خطوة بخطوة. وخيرة الديمقراطيات المتقدمة النمو لها فائدة قيمة في هذا المجال. ومع ذلك، فحتى تلك الديمقراطيات ما زالت تكافح من أجل تحديد التوازن الأمثل بين مصالح الدولة والفرد وحل مسألة كيف تلي المصالح الأساسية لمواطنيها وتحترم في نفس الوقت أولية حق الملكية الخاصة في اقتصاد السوق.

لم يتمكن المجتمع الدولي حتى الآن من إيجاد حل حقيقي لمشكلة الفقر. ومع أن هذا البند نوقش في مؤتمرات ومحافل عديدة، لم ينتج عن ذلك اتخاذ إجراءات محددة للقضاء على الفقر. وقد أصبح اتساع الهوة المتزايد بين الأغنياء والفقراء تحدياً عالمياً، يهدد بأن يشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية المتناسقة لفرادى الدول، وللمجتمع الدولي ككل على حد سواء.

وبالطبع، يجب علينا أن نتحمل العبء الرئيسي في التصدي لمشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية. ولكن البلدان النامية محقة في توقعاتها بتخفيف الصعوبات الخارجية التي تواجهها أثناء عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهي مرتبطة بالنسبة لحالتنا، بالوصول إلى الاستثمارات والأسواق والتكنولوجيا المتقدمة. وبنفس الدرجة من الإلحاح مشاكل البلدان غير الساحلية، التي كثيراً ما نوقشت في المؤتمرات الدولية، ولا سيما مسألة الحدود المغلقة، والحوارز العديدة التي تعترض تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة.

وأود أن استرعي الاهتمام إلى مسألة أخرى من هذا القبيل، وهي المسألة المتعلقة بالمياه النقية. ويسعدنا أن اقترح طاجيكستان بإعلان عام ٢٠٠٣ السنة الدولية لمياه الشرب قبيل بالتأييد القوي من جانب المجتمع الدولي. وقد أظهرت التجربة أن ذلك كان قراراً مناسباً، وقد لبي توقعاتنا جميعاً. ويشكل النقص في المياه العذبة أحد أكثر الشواغل إلحاحاً في الألفية الجديدة. فالطلب على المياه يتزايد كل عام بسبب الحاجة إلى إنتاج كميات كافية من الأغذية - وبوسعي أن أقدم إحصاءات دعماً لهذا التأكيد. ويعاني نحو ١,٢ مليار نسمة من الحرمان من المياه العذبة. ويموت ٥ ملايين شخص سنوياً بسبب الأمراض المتصلة بالمياه. ووفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ستستلزم تلبية احتياجات سكان العالم المتزايدة من الأغذية زيادة

عليها الأمل في حياة أفضل. ولكن التجربة قد أظهرت أنه لا توجد وصفة سهلة لتحويل العملية السياسية إلى تنمية اقتصادية. وفضلاً عن ذلك، أظهرت تجربة طاجيكستان، بما لا يدع مجالاً للشك، الحاجة إلى إعادة التأهيل الشامل في مرحلة ما بعد الصراع. إن تحسين النتائج العملية لهذه الجهود يجب أن تكون الأولوية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولا بد من تحويل مناطق الصراع إلى مناطق استقرار لتكون مثلاً مساعداً في منع وقوع مآس جديدة.

ويجب على المانحين تقديم التعهدات المسؤولة وليس مجرد الوعود التي تبعث على الأمل. والدور التنسيقي المركزي في هذا الصدد يقع بدون شك على الأمم المتحدة. ونحن نشعر بالامتنان العميق للعدد الكبير من أصدقاء طاجيكستان، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعمهم. ونعلق أهمية خاصة على تعاوننا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ونعتقد أن مكتب الأمم المتحدة لبناء السلم في طاجيكستان يساهم مساهمة مفيدة في مساعدة المجتمع الدولي على فهم التغييرات الإيجابية في بلادنا، وفي التعرف على مصالحها واحتياجاتها.

والآن، وقد وصلت طاجيكستان إلى مرحلة جديدة من التنمية، فنحن نقدر بشكل خاص المساعدات من أجل تحقيق أهدافنا ذات الأولوية. واليوم أكثر من أي وقت مضى، تحتاج طاجيكستان إلى المساعدات والدعم العملي من أجل الاستغلال الفعال لمواردنا البشرية والطبيعية. ونحن مصممون على جعل اقتصادنا حديثاً وقادراً على المنافسة لكي نتمكن، بين أمور أخرى، من التغلب على الفقر مرة وإلى الأبد.

ولا بد لي أن أذكر مع الأسف أنه رغم المكاسب العديدة في الشؤون الدولية خلال السنوات الماضية،

يمكننا أن نكسبها إلا بتضافر الجهود، لا يجوز أن يكون ثمة اصطفاوية أو ازدواجية في المعايير. لكن الواضح أن الإرهاب لا يمكن لجمه بالوسائل العسكرية وحدها. ومن الخطأ كذلك الاعتقاد بأن هذه الظاهرة متجذرة في دين أو في ثقافة بعينها. وإن رفض الديمقراطية ليس المصدر الوحيد للإرهاب، فالإرهاب يستغل أيضا مظاهر الإجحاف والمعاناة، وغطرسة البعض وإحساس البعض الآخر بالذل.

إن الإرهاب يظهر في أماكن تتجابه فيها "الحقيقة المطلقة" مع حقيقة أخرى. ومع أن الإرهاب لا صلة له بالبتة بصراع الحضارات، فإن توسيع نطاق الحوار بين الحضارات الذي بدأته الجمعية العامة في عام ١٩٩٨ من شأنه أن يساهم في تحسين التفاهم الذي يفتقر إليه البشر بشكل جلي اليوم.

إن الحوار على الدوام ظاهرة بناء أكثر من الحرب. فمن شأن الحوار الذي يجري في جميع الميادين أن يحرر العلاقات الدولية من الخوف والريبة وأن يجعل التعاون الدولي بناءً وخلاقاً.

لقد أنزلنا بجهودنا المتضافرة ضربة موجعة بالإرهاب بوصفه ظاهرة منظمة، لكن هذه الجهود لم تفض بعد إلى هزيمته. ومن الدروس المستخلصة من هذه المعركة التي تشارك فيها طاجيكستان بشكل فعال أن الإرهاب الدولي لا عقيدة له أو دولة أو وطناً. علاوة على ذلك، لا يمكن للإرهاب أن يعيش دون دعم مالي ولوجستي. وفي هذا السياق، ينبغي أن نلاحظ أن الديمقراطية تهددها ظاهرة أخرى لا تقل إثارة للهلوع، ألا وهي عدوان المخدرات.

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات أصبح واحداً من أكبر مصادر تمويل الإرهاب الدولي. وإن الطابع الملح والنطاق الواسع للمشاكل المتصلة بتجارة المخدرات غير المشروعة يوفران دليلاً واضحاً على أننا نواجه خطراً عالمياً يهدد الاستقرار الدولي والأمن ككل.

الإنتاج الغذائي بنسبة ٦٠ في المائة على مدى السنوات الثلاثين المقبلة. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيواجه واحد من كل خمسة بلدان نامية صعوبات هائلة بسبب النقص الحالي والمستقبلي في المياه.

ويجب الاستثمار بشكل ملموس في تحديث التكنولوجيات وتحسين إدارة الموارد المائية على نحو يدعم النمو الاقتصادي ويقلل من حدة الفقر.

وإنني، إذ أسترشد بالنداء المتعلق بالمياه الذي اعتمده المشاركون في المحفل الدولي المعني بالمياه العذبة الذي عقد في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في دوشانبي، أقترح إعلان الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ العقد الدولي للمياه العذبة.

إن اتخاذ الجمعية العامة قراراً بشأن هذه المسألة الهامة من شأنه أن يشكل امتداداً منطقياً لفكرة السنة الدولية للمياه العذبة. ومن شأنه أيضاً أن يتماشى وأحكام إعلان الألفية الذي أقر هدف خفض عدد الأشخاص المحرومين من المياه العذبة ومرافق الإصحاح إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ومن شأن العقد الدولي للمياه العذبة أن يتيح للمجتمع الدولي أن يواصل التركيز على مسألة نقص المياه. فالمياه التي تمثل إرثاً مشتركاً للبشرية لها أهمية حاسمة في حفظ الحياة على الأرض وقيمة أساسية في ضمان التنمية المستدامة.

ومعروف تماماً أن الإرهاب يشكل خطراً على الديمقراطية. وقد كانت لطاجيكستان تجربة مباشرة مع هذه المشكلة، حيث ظلت على مدى عشر سنوات تؤدي دور المنطقة العازلة في وجه اتساع موجة الإرهاب في آسيا الوسطى وبلدان أخرى. ولهذا السبب بالذات شاركت طاجيكستان مشاركة فعالة في جميع الجهود الرامية إلى استئصال تلك الآفة.

وإننا مصممون بالقدر نفسه على إدانة الإرهاب وعلى رغبتنا في مجابهة أشكاله كافة. وفي هذه المعركة التي لا

هذه الشراكة العالمية تنسيق جميع الجهود في الميدان على جميع الصعد، بما فيها الصعيد الإقليمي.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأسترعي انتباه الأعضاء إلى مسألة أخرى هي مدعاة للقلق. فثمة مجموعة من الناس تستغل منذ فترة وسائط الاتصالات العالمية في محاولة لربط أخطار حسيمة تهدد البشرية، من قبيل الإرهاب والتطرف، بالدين الإسلامي الخفيف. إن هذا التأويل يشكل تشويها لجوهر الإسلام المسالم ويقدم الدين إلى المجتمع الدولي على أنه مصدر للشر وللعنف، على نحو يثير العداوة تجاه العالم الإسلامي برمته ويشجع المواقف الفاشية الجديدة وسواها من مواقف التمييز.

وبودنا أن نؤكد مرة أخرى على أن أعمال الإرهاب التي تجري في عدد من البلدان إنما تشكل جرائم يرتكبها أناس همجيون لا يعرفون الرحمة منطلقهم الوحيد شهوة السلطة والمنفعة الشخصية. إنهم أناس لا صلة لهم بالدين الخفيف الذي يتبعه مسلمو العالم.

وعلى البشرية أن تفهم أن الإسلام ليس دين عنف بل إنه، شأنه في ذلك شأن سائر أديان العالم، يناشد البشر إبداء الرحمة والتعاطف وينادي بالسلام والوئام.

وتؤيد طاجيكستان زيادة التعاون الإقليمي في جميع المجالات. وهدفنا أن ننشئ منطقة سلام واستقرار ووئام ورخاء في آسيا الوسطى.

إن جعل آسيا الوسطى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل هو مسألة مبدئية بالنسبة لطاجيكستان، ولهذا، أقرت بلادي فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أتشاطر القلق المشترك إزاء تزايد الصعوبات المتعلقة بمسألة عدم انتشار هذه الأنواع من الأسلحة في العالم، بما فيه جنوب آسيا. وأنا على اقتناع بأن

إن لدى طاجيكستان حدودا شاسعة مع أفغانستان، وهي تجد نفسها واقعة بين سندان أكبر بلد منتج للأفيون وللهيروين في العالم وبين البلدان المستهلكة للمخدرات التي تعمل الجريمة الدولية المنظمة على تهريب الموت الأبيض إليها.

وبصفتي رئيسا لطاجيكستان، أرى أن ضرورة كبح الاتجار بالمخدرات عبر بلدي تمثل واحدة من أهم أولوياتنا. وقد كان للأمم العام السيد كوفي عنان خلال زيارته لطاجيكستان السنة الفائتة فرصة مراقبة المهارات المهنية العظيمة لموظفي وكالة مكافحة المخدرات التي أنشئت فيها بدعم من المجتمع الدولي وتفانيهم.

فوفقاً لبيانات الأمم المتحدة، تحتل طاجيكستان المرتبة الرابعة في العالم والأولى في رابطة الدول المستقلة من حيث كمية المخدرات المسحوبة من التداول. وبفضل الجهود التي بذلناها على مدى السنوات الأربع الماضية، صودرت من تجار المخدرات كميات من الأفيون ربت قيمتها على المليار دولار.

إن معرفتنا ضد عدوان المخدرات، التي يجني أصحابها أرباحاً بمليارات الدولارات في البلدان الواقعة بعيداً عن طاجيكستان، لا يمكن أن تنجح إلا بتضافر جهودنا الجماعية.

وفي ظل تزايد خطر المخدرات، وبغية توسيع التعاون المتعدد الأطراف من أجل مكافحتها، تعتزم طاجيكستان إنشاء شراكة عالمية لمكافحة خطر المخدرات. ومن شأن إقامة إئتلاف واسع وفريد من هذا النوع في مجال مكافحة المخدرات أن يغدو حاجزاً منيعاً أمام تفشي هذه الآفة.

ويمكن للأمم العام أن يصبح منسّقاً لهذه الشراكة، كما أن بإمكان مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة أن يؤدي دور جهازها التنفيذي المركزي. وتتولى

ولا تزال الحالة في العراق تسبب لنا الألم والقلق. ولا تزال الظروف هناك غير طبيعية. والمسألة لا تتعلق بمجرد بيئة تعقب الأعمال العسكرية، والخسارة في أرواح العسكريين، والأكثر مدعاة للحزن خسارة الأرواح بين المدنيين المسالين، بل هي مسألة تتعلق بعدم توفر ظروف المعيشة المقبولة للعديد من العراقيين.

ومع أن التغييرات الإيجابية أمر بديهي، فإن استعادة سيادة العراق هي الأولوية الكبرى. ونحن نتشاطر رأي الأغلبية بضرورة أن يتمكن الشعب العراقي من تقرير مستقبله بنفسه، وأن يُطلب من المجتمع الدولي، ممثلاً في الأمم المتحدة، تقديم المساعدة في تحقيق ذلك الهدف.

وقد يمضي كل شعب من الشعوب على دربه الخاص نحو الديمقراطية. غير أنه لن يمكننا أن نتصدى للتحديات والتحديات التي نواجهها على هذا الدرب إلاّ معاً.

وتبقى الأمم المتحدة هي الآلية الأساسية، بل والفريدة، لاتخاذ إجراءات جماعية للتصدي للمساءلة العالمية. والأهداف النبيلة للتنمية البشرية الواردة في إعلان الألفية، الذي انضمت طاجيكستان إلى قائمة الموقعين عليه، دليل مقنع على ذلك. والأمم المتحدة قد جمعت بين كل بلدان العالم تقريباً. ونحن جميعاً، سواء الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة أو الدول التي انضمت إليها في الآونة الأخيرة، قد تعهدنا بالامتنال لميثاقها. وهكذا ينبغي أن يكون الأمر.

إن منظمنا تمر اليوم باختبار آخر - ألا وهو السعي إلى إيجاد ردود فعالة في ظروف جديدة ذات مقتضيات جديدة للتنمية في العالم. وينبغي للمنظمة وهيئاتها الرئيسية أن تواكب العمليات التي تجري في عالم يتغير باستمرار. ورغم أن إصلاح الأمم المتحدة يجري على قدم وساق، فقد حان

الوقت قد حان لتكثيف الجهود الجماعية وتوسيع نطاق آليات نزع السلاح، عوضاً عن إضعافها.

وثمة مسألة أخرى أصبحت تمثل تحدي القرن الحادي والعشرين - وأعني بها ذلك العدد المتزايد من الأقاليم التي تتوق إلى مركز الدولة وإن كان المجتمع الدولي لا يعترف بصفتها هذه. ويتم تجريم تلك الأقاليم من الداخل، وهي تقيم علاقات خارجية غير قانونية تماماً، كما أنها تصبح محفزاً لاندلاع الصراعات الإقليمية.

ولهذا السبب، فإن من مصلحة المجتمع الدولي أن يبدأ، في الأجل القريب، بوضع معايير عالمية للاعتراف الدولي بالدول. ويمكن بذلك منع الاستفزاز الذي تمثله النزعات الانفصالية في مناطق معينة والذي يكون محفزاً بعواقب سلبية بالنسبة لمصائر الكثير من الشعوب والدول.

وتلاحظ طاجيكستان مع الارتياح التقدم الكبير في جهود إنعاش أفغانستان. ويثلج صدرنا ذلك الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي لعملية الوفاق الوطني وبناء السلام في ذلك البلد المجاور. وإذ تدرك طاجيكستان إدراكاً عميقاً الحاجة إلى تقديم دعم دولي لأفغانستان، فإنها ستزيد من مساعدتها في الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان برئاسة السيد حامد كرزاي.

وفي الوقت نفسه، نلتمس من المجتمع الدولي بإلحاح ألا يقلل اهتمامه باحتياجات ذلك البلد، وأن يجدد التزامه القوي بدعم التغيير الإيجابي، وأن يعطي زخماً جديداً لعملية السلام، بحيث يتعذر عكس مسارها، وأن يزيد الجهود بدرجة كبيرة لاستئصال إنتاج المخدرات في أفغانستان.

وفي ضوء الخطر الذي تمثله مشكلة المخدرات على الصعيد العالمي، أناشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذات الصلة مرة أخرى إعداد برنامج عمل موحد بهدف القضاء على إنتاج وتصنيع وتوزيع المخدرات في ذلك البلد.

## البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

## المناقشة العامة

خطاب السيد سيمون دي ساكسي - كوبورغ -  
غوئا، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس وزراء جمهورية بلغاريا.

اصطُحِب السيد سيمون دي ساكسي - كوبورغ -  
غوئا، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بدولة

السيد سيمون دي ساكسي - كوبورغ - غوئا،  
رئيس وزراء جمهورية بلغاريا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية  
العامة.

السيد ساكسي - كوبورغ - غوئا (بلغاريا)

(تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أهنتكم  
على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة  
والخمسين، التي ستكون واحدة من أهم دورات الأمم  
المتحدة. وبهذه الروح، رحبت بالدعوة التي وجهها الأمين  
العام إلى رؤساء الدول والحكومات للمشاركة بفعالية في  
أعمال هذه الدورة.

لقد أتيت إلى نيويورك لكي أؤكد رسمياً دعم بلغاريا  
الثابت للأمم المتحدة، لأن مبادئها وأهدافها وروح التضامن  
التي تبنيها فينا هي في صميم السياسة الخارجية لبلادي. وأود  
أن أشيد بإشادة حارة بالجهود المميزة للرجال والنساء الذين  
يعملون للمنظمة في كل أركان العالم. ولقد ذكرنا الهجوم  
الإرهابي على الأمم المتحدة في بغداد بتاريخ  
١٩ آب/أغسطس بأن لا شيء نود فعله من خلال الأمم  
المتحدة سيكون ممكناً بدون التضحية الذاتية لأولئك  
الأشخاص. وأعتنم هذه الفرصة لتكريم ذكرى سيرجيو فييرا

الوقت لتوجيه الأنشطة العملية لجميع هيئاتها إلى الأولويات  
الحقيقية.

ففي ميدان السلم والأمن الدوليين، ينبغي تركيز  
الاهتمام على منع نشوب الصراعات العسكرية، سواء بين  
الحكومات أو داخلياً.

والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي  
والاجتماعي، وجميع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم  
المتحدة تواجه ضرورة إيجاد الردود المقنعة لعملية  
العولمة، بغية سد الثغرة القائمة بين البلدان الصناعية والبلدان  
النامية.

وإننا نتوقع مهارات مهيبة أفضل من  
موظفي الأمانة العامة، ونتائج عملية متزايدة لعملهم  
ولعمل جميع وكالات الأمم المتحدة، لصالح جميع الدول  
الأعضاء.

إن الشعور الذي تولد في بعض الأوقات بأن الأمم  
المتحدة تمر بأزمة قد بدأ يتلاشى بالفعل، ويحل محله الإدراك  
بضرورة تدعيم المنظمة، إلى جانب تحقيق التفاعل الجماعي  
داخلها. وحفظ المنظمة وتطويرها هو هدفنا المشترك، لأنه  
لا توجد لدى المجتمع الدولي آلية عالمية أخرى ماثلة.

والأمم المتحدة تراث للبشرية جمعاء. وستبقى  
طاجيكستان عازمة على بذل كل جهد ممكن من أجل نجاح  
تنفيذ المهمة السامية للأمم المتحدة لما فيه خير البشرية كلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة،  
أود أن أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على البيان الذي  
أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد إمام علي رحمانوف، رئيس  
جمهورية طاجيكستان، إلى خارج قاعة  
الجمعية العامة.

الدول الأعضاء. وبهذه الروح، تبذل بلغاريا قصارى جهدها لتفادي شرك الانشقاق.

ويحدونا أمل كبير في استعادة المجلس لوحده بشأن القضية العراقية الشائكة. إن استقرار ورخاء العراق - الخارج من دكتاتورية وحشية - هما لمصلحة المجتمع الدولي بأسره. وإسهاما من بلغاريا في تحقيق الاستقرار في هذا البلد بطريقة ملموسة، فهي تعمل على الصعيد الدبلوماسي لإيجاد صيغة تمكن العراقيين من استعادة سيادتهم بأسرع ما يمكن ومن خلال دور رئيسي وهام للأمم المتحدة في العملية السياسية الجارية حاليا في هذا البلد.

والضروري أن يتمكن المجلس من إعطاء الأمم المتحدة ولاية واضحة وواقعية من شأنها أن تيسر مهمة الأمين العام ومساعديه في العراق - وهي مهمة بالفعل معقدة وخطرة للغاية. وأعتقد أن مجلس الحكم المؤقت يمثل أفضل شريك للمجتمع الدولي في مساعدة العراقيين على إعادة بناء بلدهم. وفي هذا السياق، تأمل بلغاريا أن تستأنف علاقاتها الودية التقليدية مع العراق.

ويساور حكومتي قلق شديد نتيجة للأحداث الجارية في الشرق الأوسط. فخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية لا تزال فعالة ويجب على الأطراف المعنية أن تنفذها. وتكرر حكومة بلغاريا نداءها إلى السلطة الفلسطينية لكي تفي تماما بالتزاماتها بوقف الهجمات الانتحارية على المدنيين وفق خريطة الطريق. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف عمليات القتل بلا محاكمة والتخلي عن خططها لطردهم الرئيس ياسر عرفات.

ورغم أن جنوب شرقي أوروبا يشهد فترة سلام وتنمية متسارعة وتحسين لفرص الاندماج في المؤسسات الأوروبية والأوروبية - الأطلسية، ما زالت هناك بؤر توتر لا يمكن تجاهلها. وبديهي أنني أفكر هنا في حالة كوسوفو،

دي ميللو وزملائه، وللإعراب مرة أخرى عن خالص تعازي شعب بلغاريا لأسرهم.

إن العمل الوحشي المرتكب في ١٩ آب/أغسطس قد قرع ناقوس الخطر: فالإرهاب لم يُهزم على الإطلاق؛ ويجب مضاعفة يقظة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومضاعفة فعالية جهودها. وفي الواقع، لا يمكن لعمل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن أن يكون بحق فعالا بذاته إلا إذا دعمته المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويقتضي هذا إنشاء شبكة حقيقية للعمل الدولي المناهض للإرهاب يؤول فيها دور الأولوية الرئيسية بشكل طبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي رأبي، من الأهمية أن توقع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الاتفاقيات الـ ١٢ المتعلقة بمكافحة الإرهاب وأن تصادق عليها بأسرع ما يمكن، مثلما فعلت جمهورية بلغاريا، ولكن بدون أن تنسى التصدي لأصل هذه الأعمال اليايسة - أي لأسباب الجذرية في الواقع.

وستختم بلغاريا في نهاية هذه السنة ولايتها الممتدة عامين بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وكان تزامن الأحداث قد جعل أعضاء مجلسنا يشهدون مرحلة ديناميكية للغاية - بل وفي الواقع مرحلة دراماتيكية - في الحياة الدولية، خضعت فيها مصداقية الأمم المتحدة للاختبار. والواضح أنه من السابق لأوانه تماما أن نستخلص كل النتائج المحتملة من تلك التجربة، ولكن شيئا واحدا واضح، وهو أن السلم والاستقرار في العالم بحاجة إلى الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى. وبعبارة أخرى، لا بديل للأمم المتحدة.

ونحن نلاحظ أن مصداقية الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، تتعرض للتشكيك كل مرة تهمتر فيها وحدة



ولا يسعني أن أحتتم بياني بدون ذكر ما أعتقد أنه العنصر الرئيسي للنقاش في هذه القاعة - وهو مستقبل الأمم المتحدة. فالأمر المؤكد هو أنه في عصر العولمة نجد أن المؤسسة الوحيدة لتعددية الأطراف التي هي عالمية بطبيعتها هي في الواقع مؤسسة لا بديل عنها. إن القضايا الكبرى للعالم الحديث - السلم والأمن الدوليان، ومكافحة الفقر، والكفاح من أجل التنمية، والدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، وحماية البيئة والصحة البشرية - لا يمكن إيجاد حلول دائمة لها إلا من خلال جهود الأمم المتحدة، وضمن إطارها.

ومن نافلة القول إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تتصدى لهذه التحديات الهائلة إلا إذا مرت بعملية إصلاح كبيرة. ويجب إجراء الإصلاح من دون انتهاك مبادئ الميثاق وروحته. ويجب تنفيذها بتصميم ولكن بدون تعجل.

وقد حدد الأمين العام، السيد كوفي عنان، المشاكل الأصلية التي يجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نتصدى لها. وكعهد دوماً، طرح الأسئلة الصحيحة. وتؤيد حكومة بلادي جهوده من أجل مساعدة البلدان الأعضاء على وضع رؤية واضحة وذات بصيرة لمستقبل الأمم المتحدة، لا سيما بتعيين مجموعة من الشخصيات البارزة لوضع أفكار عن هذه الإصلاحات. وبلغاريا مستعدة للمشاركة في ذلك العمل من التفكير الجماعي الذي يتطلب شجاعة وحكمة على حد سواء.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس وزراء جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد سيمون ساكس - كوبورغ غوثا، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا، من المنصة.

التي تؤدي فيها الأمم المتحدة دوراً لا بديل عنه. وتتطلع بلغاريا إلى كوسوفو المتعددة الأعراق والديمقراطية والمزدهرة، كما يتصورها قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن أعمال العنف الأخيرة تجعلنا نعتقد أن أعداء كوسوفو التي تعيش كل ذلك لم يأسوا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على الأهمية التي يوليها بلدي لاحترام حماية الأماكن الدينية في كوسوفو. ويمكنني التأكيد على أنه لا يمكن إيجاد حل لمشكلة كوسوفو إلا بالحوار - خاصة الحوار بين بريشتينا وبلغراد - الذي يحترم حق جميع سكان الإقليم في الحياة في سلام، أيّاً كانت انتماءاتهم العرقية.

بعد مرور عامين على الفرصة التي سنحت لي لمخاطبة الجمعية العامة، يشرفني أن أطلع الأعضاء على التقدم الكبير الذي أحرزته بلغاريا في تحقيق الهدف الرئيسي لسياستها الخارجية: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناو. ففي عام ٢٠٠٤، ستصبح بلغاريا عضواً في حلف الأطلسي. ونحن على وشك إتمام المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بهدف الانضمام إليه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ومثل هذا التقدم سيمكن بلدي من أن يصبح حتى أكثر فعالية في تنفيذ مبادئ ومثل الأمم المتحدة.

واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ستتولى بلغاريا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمدة عام. وستكرس الرئاسة البلغارية لتلك الهيئة الإقليمية الهامة اهتمامها الرئيسي للتعاون مع الأمم المتحدة. وفي رأينا أن الخبرة المتراكمة لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنسبة لتنظيم ومراقبة الانتخابات الحرة والديمقراطية يمكن أن تكون مفيدة للأمم المتحدة وكذلك لمحافل إقليمية أخرى. والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها هما بطبيعة الأمر جزء من أولوياتنا.

قبل عام وفي الجمعية العامة، عرضت سياستي الديمقراطية للأمن، وتم وضعها لكي تخلص شعب كولومبيا من الإرهاب. وقد صممت تلك السياسة من أجل حماية حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو السياسي، أو أفكارهم السياسية أو معتقداتهم الدينية. وتوفر هذه السياسة حماية متساوية لرؤساء الشركات واتحادات العمال وأيضا لكبار رجال الحكومة ورجال السياسة المعارضين. وهي قائمة على حلم إيجاد أمة تعددية تشارك في حوار بناء متواصل بروح الأخوة ومن دون بغضاء.

وفي كولومبيا التي تبلغ مساحتها ١,٢ مليون كيلومتر مربع منها ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع غابات، انتهز الإرهابيون عدم وجود سلطة الدولة في العديد من الأماكن. وقبل عام ومن ضمن ١ ١٠٠ بلدية لم يكن في ١٧٠ منها وجود للشرطة. وقد انخفض هذا الرقم إلى ١٥١ بلدية، ونود أن يتسع نطاق التغطية ليشمل جميع البلديات في غضون أسابيع قليلة. ومع ذلك، هناك مئات البلديات الأصغر حجما تفتقر إلى وجود قوات شرطة. ولدينا الآن جنود ومشاة بحرية - يعرفون باسم جنود الشعب - في ٤٣٩ بلدية في إطار برنامج يسمح لكل منهم بتأدية خدمته العسكرية في مسقط رأسه. والنتائج حتى الآن إيجابية، وحينما يستكمل الجنود خدمتهم الفعلية، نأمل أن نعتمد عليهم بوصفهم قادة دائمين لإنفاذ القانون.

ويجب أن تتواصل هذه الجهود وجهود أخرى نذلها في مجالات مشابهة لكي تتمكن الحكومة من تخليص البلاد من الإرهاب.

وأود أن أتشاطر مع الجمعية بعض إنجازات إدارتي أثناء الأشهر التسعة الأولى من هذا العام. فقد انخفض معدل الجريمة بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠٠٢ - من ٢١ ٢٥٣ إلى ١٦ ٥٣١. ويمثل إجمالي

**خطاب السيد ألفارو أوربي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية كولومبيا  
اصطحب السيد ألفارو أوربي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يشرفني، باسم الجمعية، العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفارو أوربي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس أوربي فيليس** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة وأن أتمنى لكم كل النجاح في أداء مهامكم.

على الرغم من القلق الذي نشعر به في مواجهة الإرهاب الذي يؤثر على العديد من البلدان، نؤكد مجددا التزامنا بمكافحة تلك الآفة حتى نهزمها. وتؤكد كولومبيا مجددا إيمانها بتعددية الأطراف بوصفها أكثر النظم فعالية للسعي إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن إيجاد بديل للأمم المتحدة حتى وإن كان ذلك لصالح البشرية، ولكن يجب تحديث هيكلها وإجراءاتها بشكل دائم بغية زيادة كفاءة أنشطتها لمكافحة الإرهاب.

لقد عانت الأمم المتحدة ذاتها مؤخرا من هجمة إرهابية، نجمت عنها وفاة سيرجيو فييرا دي ميللو، المدافع الدؤوب عن تعايش الشعوب. ونحن نأسف بشدة لخسارة الذين ضحوا بحياتهم بينما كانوا يعملون لوضع نهاية للإرهاب. وازداد التزامنا بالمعاملة بالمثل نتيجة للتضامن الذي أظهرته الأمم المتحدة تجاه كولومبيا.

وأقر مع أسف بالغ بأن عدد السكان الأصليين الذين قتلوا ارتفع من ٧٢ فردا إلى ٧٥ فردا. وكانت جماعات الدفاع الذاتي غير القانونية مسؤولة عن ٣٣ من أعمال القتل هذه، ومجموعات مختلفة من رجال العصابات مسؤولة عن العمليات المتبقية.

وأثناء الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٣، أبلغ عن ٧٣ ٥٨٦ من حالات التشريد القسري. ويمثل هذا العدد تراجعاً نسبته ٦٦ في المائة. وأخذنا ننجح في البدء بإعادة الأسر إلى الأماكن التي جاءت منها. وأؤكد مجدداً التزامنا بحماية السكان الأصليين وبوضع نهاية للتشريد الجبري.

ومن واقع ٢٤٦ عمدة غادروا بلدياتهم في شهر آب/أغسطس نتيجة لتهديدات، عاد منهم الآن ١٩١ عمدة بفضل الحالة الأمنية المحسنة. ويشجعنا التقدم المحرز في حماية مواطنينا على مواصلة بذل جهود في هذا الاتجاه.

وفي الفترة من ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣، قبض على ٢ ٥٤٤ عضواً في جماعات الدفاع الذاتي غير القانونية مما يمثل زيادة قدرها ١٤٦ في المائة. وقد ازداد عدد الذين قضت عليهم القوات المسلحة في القتال بنسبة ٣٨,٧ في المائة، وزاد عدد الغوار الذين وقعوا في الأسر بنسبة ١٢٦,٣ في المائة، كما زاد عدد الذين لقوا مصرعهم في القتال بنسبة ٧٨ في المائة.

وبسبب اقتناعي الديمقراطي الخالص، فإنني أؤكد من جديد التزامنا بحقوق الإنسان. وقد مددنا فترة بقاء مكتب مفوض الأمم المتحدة في بوغوتا. ونحن نتفق مع العديد من توصياته. وليس لدينا شك في السعي لتطبيقها، كما أننا سنناقش الحالات التي تختلف بشأنها.

إن مطلبنا من الجنود والشرطة هو الكفاءة واحترام حقوق الإنسان. ونحن نشجع قواتنا المسلحة ونرعاهما،

عمليات الاختطاف البالغ عددها ١ ٤٨٥ عملية انخفاضاً نسبته ٣٤,٧ في المائة مقابل الفترة ذاتها من العام الماضي؛ وانخفض عدد ضحايا عمليات وضع حواجز غير قانونية على الطرقات بنسبة ٤٩ في المائة؛ وارتفع عدد عمليات إنقاذ المخطوفين بنسبة ٢٢,٨ في المائة. ولكن أي بلد يمكن أن يقبل ١ ٤٨٥ عملية اختطاف في غضون تسعة أشهر؟

ولقد انخفض عدد المذابح وعدد ضحاياها بنسبة ٣٥ في المائة و ٤١ في المائة على التوالي. ولن تتمكن من إعلان النصر إلا حينما نقضي تماماً على هذه الهجمات. إن كل عمل إرهابي يجلب معاناة للأمة بأسرها. وقد نفذت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا عملية تفجير سيارة مفخخة في نادي النوغال، واستخدمت قنبلة في قارب في بلدة بورتو ريكو الريفية، وفجرت شاحنة مفخخة بقنبلة في بلدة تشيتا الصغيرة. وأدت تلك التفجيرات جميعها إلى مقتل ٤٧ شخصا وإصابة ٢٣٣ شخصا بجراح. وقبل مجرد ساعات قليلة، أدت قنبلة أخرى في فلورنسيا إلى مقتل ١٢ شخصا وإصابة ٦٤ آخرين بجراح.

وانخفض عدد المعتالين من أعضاء الاتحادات من ١٢٠ عضواً إلى ٣٦ عضواً. والعديد من المسؤولين عن هذه الاغتيالات هم في السجن الآن، وذلك نتيجة تصميمنا على مكافحة الإفلات من العقاب. وقتل ستون مدرسا في عام ٢٠٠٢. وهذا العام، أبلغ عن ٢٤ حالة مماثلة. وانخفض عدد الصحفيين الذين قتلوا من ٩ إلى ٥.

وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في الجريمة بوجه عام، فلا تزال الأرقام مرتفعة للغاية. ولا يمكن لأي بلد أن يشعر بالأمان في ظل هذه الظروف. وأؤكد مجدداً رغبتنا الديمقراطية في حماية الجميع لا سيما مدرسينا وزعماء الاتحاد والصحفيين.

وفي الحالة الراهنة لكولومبيا، فإن الإرهاب والمخدرات غير المشروعة والعنف وانعدام الأمن هي في الحقيقة نفس الشيء. إننا نناشد التزام العالم لكي تتمكن من دحر المخدرات بصورة كاملة. وناشد العالم ألا يقوم بإيواء إرهابيين وأن يساعدنا في مصادرة سلعهم وألا يفتح أبوابه إلا لمساعدة عمليات السلام.

إن بلدنا دولة تركز على القانون. ونحن نريد أن تغلب على الإرهاب وأن نتطلع إلى العالم مع اليقين بأننا تصرفنا بامتثال صارم للقانون. ومن أجل مكافحة الإفلات من العقاب، قمنا بإدماج نظام الاتهام الجنائي مع الإجراءات الشفوية، وهو الإدماج الذي سيبدأ في عام ٢٠٠٥.

وفي الوقت الراهن نقوم بإدخال تعديل دستوري يسمح للقوات المسلحة بالشروع مع الموظفين الاختصاصيين، في حالات الإرهاب، بالقيام بغارات، وإجراء تفتيش على الممتلكات، والقيام بعمليات اعتراضية. وستنفذ تلك الإجراءات مع وجود ضمانات ديمقراطية، مما يسمح بالتدخل العاجل لمحام مستقل. وسيلغ مكتب النائب العام ومجلس النواب. والتدابير المقترحة أقل صرامة بشكل مطلق من القوانين الحالية للديمقراطيات التي ليس لديها مستويات عالية من الإرهاب كما لدينا في كولومبيا.

وقد وجدت هذه الحكومة ما يقارب ٣٠ ٠٠٠ شخص من الذين ينتمون إلى المنظمات الإرهابية، حددوا بهذه الطريقة بسبب طابع أعمالهم. ويفرض النظر والتفكير في ذلك الرقم الحاجة إلى الاستمرار في سياسة سلطوية قوية وفي فتح القنوات لإجراء مفاوضات، حالما تتوقف أعمال القتال.

إنني أرحب بالجهود التي بذلها الأمين العام في العام الماضي بغية البحث عن مسارات للسلام مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. وتؤيد الحكومة مساعيه الحميدة التي

كما أثبتنا ذلك مؤخرا بتحسين نظامنا للضمان الاجتماعي. غير أننا لن نتردد في سجن الذين يخرقون القانون.

وما فتئت تضحيات جنودنا وشرطتنا كبيرة. وفي هذا العام، قتل، بسبب الألغام المضادة للأفراد وحدها ١٠٩ جنود وأصيب ٣٣٤ جنديا بجراح، كثير منهم شوهوا لمدى الحياة.

وإذا كنا نلتمس الدعم الدولي، فذلك لأننا منفتحون للرصد الدولي. إننا نحترم منظمات حقوق الإنسان والعاملين فيها الذين يشجعون في العمل بجدية، كما نحترم نقدهم واقتراحاتهم البناءة. وتسهم تلك المنظمات في تحسين الظروف الديمقراطية. ولهذا السبب نتفق مع تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان عن تجنيد الجماعات الإرهابية للأطفال. بيد أننا نحفظ بالحق في الاختلاف مع التقارير المصطنعة التي تشوه جهودنا لتوطيد مفهوم ديمقراطي للأمن.

وكما أقرت الأمم المتحدة، فإننا قد أحرزنا تقدما كبيرا في القضاء على المخدرات غير المشروعة. فقضينا على ٧٠ في المائة من المحاصيل غير المشروعة، ولن نتوقف إلى أن نخلص بلدنا من تلك الآفة الخطيرة.

وقمنا باستئجار ٤٠٠ ٥ أسرة بوصفها مأموري أحراج، كجزء من هدفنا في توظيف ٥٠ ٠٠٠ أسرة. وتلقى هذه الأسر تعويضا اقتصاديا لاستبدال المحاصيل غير المشروعة بغرض إعادة ترحيل الغابات المطيرة ورعايتها.

شغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس، السيد دا فونسيكا (الرأس الأخضر).

وثمة قانون أكثر فعالية وضع لمصادرة الثروة المكونة من المخدرات غير المشروعة سمح بزيادة عدد الأحكام من ٥ إلى ٦٨ في عام واحد.

وخلال فترة حكمي، جرى تسريح ٢٥٠ ٢ عضوا من الجماعات الإرهابية، ينتمي ٧٠ في المائة منهم إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، و ١٨ في المائة إلى جيش التحرير الوطني، و ١٢ في المائة إلى الجماعات شبه العسكرية غير القانونية. ولكي تقوم كولومبيا بإعادة إدماج أعضاء الجماعات المختلفة في الحياة المدنية، فهي تقتضي إيجاد إطار قضائي يحدد على نحو واقعي كيفية تحقيق العدالة وإصلاح الضرر الواقع على المجتمع وكفالة السلام. وينص اقتراح الأحكام البديلة الذي قدمته الحكومة إلى الكونغرس لينظر فيه على إجراءات قانونية وشفافة ستسمح بالتقدم في اتجاه التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض مع الجماعات شبه العسكرية غير القانونية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا وجيش التحرير الوطني.

وأفهم دواعي القلق التي يثيرها عرض إصدار أحكام مخفضة على مرتكبي الجرائم الخطيرة. ولكن، في سياق وجود ٣٠ ٠٠٠ إرهابي، لا بد أيضا من إدراك أن تحقيق سلام نهائي هو أفضل عدالة لأمة لم تمر فيها العديد من الأجيال بيوم واحد دون مشاهدة وقوع عمل من الأعمال الإرهابية.

وقد أدى الاقتراح إلى جدل وطني ودولي. ونحن نتطلع إلى الحصول على أوسع توافق في الآراء. وندعو الجميع إلى دراسة مختلف الخيارات وإلى التوصل، من خلال العملية، إلى النص النهائي الأفضل.

ولا يساورنا شك حيال دحر الإرهاب. ومع ذلك، فإن هناك أوقاتا تستدعي تكييف المعادلة بين العدالة والسلام من أجل التوصل إلى سلام موطن.

إننا نتفق مع ما أعرب عنه الأمين العام، كوفي عنان، الذي اقترح إقامة توازن ممتاز بين الحاجة إلى تحقيق العدالة والحاجة إلى إنقاذ أرواح الأبرياء. ومن أجل حماية مجتمعاتنا، فإننا بحاجة إلى تعقب الإرهابيين بلا هوادة وإلى عدم تفويت

لم تكمل بالنجاح، حتى الآن، بسبب الافتقار إلى الإرادة من جانب الإرهابيين. وقد قامت تلك الجماعة باختطاف المئات من الكولومبيين وبعض المواطنين الأجانب، الذين أبقى معظمهم في معسكرات اعتقال تذكر بالعصر النازي. وأكد من جديد للأمين العام التزامي بإيجاد حل يقوم الأمين العام بالتوصية به لتحرير الرهائن بموجب شروط تتماشى مع القواعد القانونية ولا تؤدي إلى تكثيف حدة العنف.

ومنذ الحكومة الكولومبية الأخيرة، فإننا سعينا، من خلال كوبا من ناحية، ومن خلال عدة حكومات إضافية من ناحية أخرى، إلى التوصل إلى عملية سلمية مع جيش التحرير الوطني. وقد بذلنا كل الجهود، التي ظلت، حتى الآن، بدون فائدة. ويتلقى قادة تلك الجماعة الذين في السجون أفضل معاملة ممكنة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، عرضت، من خلال لجنة تيسير، القيام بدراسة اقتراح بالإفراج عن سجناء من جيش التحرير الوطني، في مقابل نذهم للنشاط العسكري وتكريس أنفسهم للمساعدة في تحقيق السلام. ولم ألق ردا إيجابيا، لكنني سأستمر في الإصرار على هذا.

ويقوم جيش التحرير الوطني باحتجاز سبعة مواطنين أجانب ينبغي أن يفرج عنهم، تمشيا مع وعده بوقف جرائمه خلال العملية الانتخابية الحالية.

ومنذ إنشاء الحكومة الأخيرة، فإننا سعينا أيضا إلى التوصل إلى عملية سلام مع الجماعات شبه العسكرية غير القانونية، بوساطة من الكنيسة الكاثوليكية. والشرط هو نفسه - ألا وهو وقف أعمال القتال. وقد أعربت مجموعات من تلك المنظمات، تمثل ١٠ ٠٠٠ شخص أو أكثر، عن رغبتها في تسريح مقاتليها. وتحرز الحكومة تقدما في تلك العملية.

الديمقراطية الكولومبية قوية وسط المآسي. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، سيقدر مواطنونا ما إذا كانوا يقبلون إجراء استفتاء لإلحاق الهزيمة بالفساد ولتعزيز الاستثمار الاجتماعي.

وفي اليوم التالي، سينتخب الشعب ٣٠ محافظاً من بين ١٣٣ مرشحاً؛ و ٩١٤ عمدة من بين ٣٤٤١ مرشحاً؛ و ٣٩٨ نائباً من بين ٣٧٣ قائمة تضم ٢٧٢٣ مرشحاً؛ وحوالي ٩٠٠٠ عضو في المجالس البلدية من ٦١٠٥ قوائم تتضمن ٥٦٥٩٠ مرشحاً؛ ومجالس إدارية محلية من ٣١٥٦ قائمة تتضمن ١٣٣٨٧ مرشحاً. واليوم نحن نعيش في ديمقراطية تعددية مفعمة بالحما، بالرغم من تحدي الإرهاب.

إنها ستكون مأساة لو أن العالم المتحضر لم يوحد جهوده مرة واحدة وإلى الأبد ليلحق الهزيمة بالإرهاب ولْيؤيد الديمقراطيات التي تكافحه. نحن نريد وحدة كل الشعوب الديمقراطية لنهزم الإرهاب.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد الفارو أوربيسي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

##### المناقشة العامة

**خطاب السيدة ساندرافا بيرانتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تدلي به نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو.

اصطحبت السيدة ساندرافا بيرانتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو، إلى المنصة

الفرص للتوصل إلى اتفاقات سلام معهم، بشرط أن يقنعوا، من خلال أعمالهم، الشعب الكولومبي والعالم بحسن نيتهم ويرغبهم في تصحيح الأخطاء.

ومشكلتنا مشكلة تهديد دولي. فإذا لم تقم كولومبيا بالقضاء على المخدرات غير المشروعة، فإن المخدرات غير المشروعة ستقضي على منطقة حوض الأمازون. وإذا لم تقم كولومبيا بمنع الإرهاب، فإن الإرهاب سيعرض الديمقراطيات في المنطقة للخطر. وقد أدرك رئيس إكوادور، لوسيو غوتيريس، ومجموعة ريو ذلك. وأيدت مجموعة ريو الاقتراح بأن تستمر الأمم المتحدة في بذل الجهود لإجراء التفاوض مع الإرهابيين الكولومبيين، أو، إذا لم يكن ذلك ممكناً، للبحث عن بدائل للتغلب على المشكلة.

وتستدعي سيادة القانون عندنا التزاماً اجتماعياً. فقد تفاقم الفقر وعدم المساواة نتيجة للإرهاب. إننا نحز بعض التقدم بموارد محدودة في تطبيق الأدوات السبع للمساواة: ألا وهي ثورة تعليمية، وحماية اجتماعية موسعة، واقتصاد يقوم على أساس مبدأ التضامن، وإدارة اجتماعية ريفية، وإدارة للخدمات العامة وبناء بلد ملاك، وتحسين نوعية الحياة الحضرية.

وباتت لدينا، على سبيل المثال، قدرة جديدة على استيعاب ٥٠٠.٠٠٠ طفل في المدارس، ولكن ما زال لدينا ١,٥ مليون طفل لا يجدون سبل الحصول على التعليم الابتدائي. وزادت الائتمانات الصغيرة بنسبة ٥٠ في المائة، لكننا لا نزال بعيدين عن أن نكون بلداً يملكه أبناؤهم. إن المهمة الاجتماعية شاقة، لكن مع ما نتصف به من تصميم، سوف نتغلب على كل العقبات لبناء مجتمع عادل.

والأمن هو أهم حق من حقوق الإنسان بالنسبة للفقراء، الذين يحتاجون إلى أن تكون سياستنا ناجحة حتى يتحقق السلام، والثقة، والاستثمار، والعمالة، والمساواة. إن

العدوان والإرهاب، ولحل الصراعات، ولمنع انتشار الأمراض، وانتشار الأسلحة الخطيرة، ولتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفتح الأسواق ولتحقيق استقرار اقتصادي ومالي، ولرفع مستويات المعيشة وحماية البيئة - لنواجه تلك التحديات الصعبة التي لا يمكن لأمة أن تواجهها بمفردها.

ومع ذلك، فإن العولمة تحمل معها أيضا أخطارا. فالدول الخارجة على القانون والصراعات العرقية تهدد الاستقرار والتقدم الإقليميين في مناطق هامة كثيرة من العالم. وأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات والجرائم الدولية الأخرى هي شواغل عالمية تتخطى الحدود الوطنية. وثمة مشاكل أخرى تتولد عبر البحار - مثل استنزاف الموارد، والنمو السكاني السريع، والضرر البيئي، والأمراض المعدية الجديدة مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز). والفساد المستشري وهجرة اللاجئين دون رقابة - لها عواقب هامة بشكل متزايد على أمن كل أمة. وسوف تعاني الاقتصادات الوطنية إذا كان الاقتصاد العالمي غير مستقر أو إذا تهاوت الأسواق، أو كانت المعايير البيئية العالية - مثل تلك الموضوعية في بروتوكول كيوتو - لا تحمي البلدان الجزرية الصغيرة المكافحة، مثل بالاو، إذا لم تنضم البلدان الأخرى إلى الجهد العالمي لتحقيق السلام والاستقرار.

إن حماية البيئة تثير قلقنا الكبير. والقرارات المتخذة اليوم فيما يتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية يمكن أن تؤثر على أمن كل أمة لأجيال. والتهديدات البيئية لا تحترم الحدود الوطنية، لكنها يمكن أن تفرض مخاطر طويلة الأجل على أمن كل بلد ورفاهه. وندرة واستنفاد الموارد الطبيعية يمكن أن يشعلا فتيل الصراعات ويعملا على تفاقمها. والتهديدات البيئية - مثل تغير المناخ، واستنفاد طبقة الأوزون من الجزء الأعلى من الغلاف الجوي، وانتشار النباتات والحيوانات الضارة، والإفراط في صيد الأسماك والموارد الطبيعية الأخرى.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بفخامة السيدة ساندراف بييرانتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيدة بييرانتوزي** (بالاو) (تكلمت بالانكليزية):

إنني أحمل إلى الجمعية التحيات والتمنيات الطيبة من رئيس جمهورية بالاو، تومي إي ريمنجيسو، جونيور، ومن شعب وحكومة جمهورية بالاو.

قبل حوالي ٦٠ عاما، قال رئيس الولايات المتحدة، فرانكلين ديلاانو روزفلت، في خطابه الأخير لتولي الرئاسة، متأملا في الدروس المستفادة من النصف الأول من القرن العشرين ما يلي:

”لقد تعلمنا أنه لا يسعنا أن نعيش بمفردنا في سلام؛ وأن رفاهنا يعتمد على رفاه الأمم الأخرى البعيدة عنا. ... وتعلمنا أن نكون مواطني العالم، أعضاء المجتمع الإنساني“.

إن تلك الكلمات لها صدى اليوم أكثر مما كان لها في أي وقت مضى، بينما تدخل بالاو وسائر دول العالم القرن الحادي والعشرين. إن جمهورية بالاو تتمتع بتنمية سريعة جاءت مع استقلالها في ١ تشرين الأول/أكتوبر قبل تسع سنوات. ومع ذلك، وفي وقت يتسم بالعولمة السريعة، حيث يمكن أن تؤثر الأحداث التي تقع في النصف الآخر من العالم - ومؤخرا في ساحتنا الخلفية - تأثيرا كبيرا على سلامتنا وازدهارنا، تدرك بالاو أنها يجب أن تنضم إلى المجتمع الدولي في هذا التحدي الجديد لحماية شعبنا في بلدنا وأسلوب حياتنا.

وتحقيقا لهذا الهدف، تؤكد جمهورية بالاو من جديد تأييدها الثابت للحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب. ونحن جميعا نستفيد عندما تتألف الأمم لردع

لتنفيذ رسالة الاتفاقية المتمثل في مكافحة استخدام التبغ، الذي يسهم في الأمراض والموت في كافة أرجاء العالم.

وينبغي أن تمثل الأمم المتحدة جميع الشعوب تمثيلاً حقيقياً، وأن تزيل من ممارستها العملية التمييز والاستبعاد. وتحقيقاً للفعالية في كفالة السلام والأمن الدوليين، لا بد من تمثيل جميع الدول، كبيرها وصغيرها في الأمم المتحدة. ولم يعد ممكناً إبقاء جمهورية الصين في تايوان على هامش أهم المنظمات الدولية والمنتدى الرئيسي للحوار الدولي. فقد حوّل شعب تايوان بلده بجهده الجهد على مدى نصف قرن وجعل منه الاقتصاد السابع عشر في العالم وديمقراطية نابضة بالحياة. وفي عام ١٩٩٦، أجرت تايوان أول انتخابات رئاسية مباشرة، وفي عام ٢٠٠٠ حققت أول انتقال سلمي للسلطات التنفيذية. ومنذ ذلك الحين تعمل حكومة تايوان المنتخبة من قبل الشعب وفقاً لقرارات الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب الدولي ودعم الإغاثة الإنسانية في البلدان في أنحاء العالم، ومع ذلك فهي ما زالت مستبعدة من العملية. وقد أظهرت تجربتنا مع المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة أن الإقصاء لا يمكن أن يعود بالنفع على أحد. وللشعب التايواني البالغ تعدادة ٢٣ مليون نسمة حق في أن يسمع صوته على قدم المساواة في الأمم المتحدة، وينبغي أن يرحب به جميع أعضاء هذه الهيئة.

إن الغرض المحوري للأمم المتحدة يتمثل في حفظ السلام العالمي والنهوض به. وهي تضطلع بجهودها في حفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية من خلال التعاون الدولي. إذ تسعى دولها الأعضاء الـ ١٩١ كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، على اختلاف آرائها السياسية، للتصدي بشكل جماعي للتحديات العالمية وتوطيد دعائم السلام العالمي. وهي تنظر سوياً في أكثر مشاكل العالم إلحاحاً وتبت فيها. ومن ثم، في هذا الصدد، أطلب إلى العالم هنا اليوم، في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، أن يدرس جذور الإرهاب

ونقل المواد الكيميائية والمخلفات الضارة عبر الحدود الوطنية - تهدد تهديداً مباشراً صحة كل شعب من شعوب العالم ورفاهه الاقتصادي. وبالنسبة لبالاو، الخطر الحالي هو ارتفاع منسوب البحار.

وهناك مسألة أخرى نريد أن نتناولها هي مسألة استنساخ البشر. نحن نعتقد أن أي حظر عالمي أو شامل لاستنساخ البشر يجب أن يتضمن حظراً لاستنساخ الأجنة البشرية لغرض الأبحاث. وبينما الهدف من إيجاد علاجات للأمراض المزمنة جدير بالثناء، فإن التقدم والكسب الاقتصادي اللذين يؤديان إلى خلق وتدمير الحياة البشرية يتحققان بعد دفع ثمن باهظ. ونحن نعتقد أن الأبحاث المتعلقة بالخلايا الجذعية للكبار هي ميدان دراسة يبشر بالخير ويمكن أن يوفر مصدراً أخلاقياً للخلايا الجذعية لأغراض التحري العلمي. ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح للحياة البشرية بأن تمتن بأية طريقة، ونحن نشجع كل الدول على اتخاذ تدابير، وفقاً للضرورة، لحظر تقنيات الهندسة الوراثية التي قد تكون لها عواقب سلبية على احترام الكرامة الإنسانية.

وفيما يتعلق بالصحة العامة، نلاحظ أن كثيرين حول العالم يعانون ويموتون كل يوم من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدرن الرئوي، والملاريا، والسرطان، وشلل الأطفال، وأمراض أخرى. ويجب تعزيز الدعم الدولي المتضافر للصحة العامة فيما يتجاوز جدران العيادات، وتنفيذه عملياً إذا ما كان لنا أن نقضي على بعض تلك التحديات للحياة البشرية الجيدة.

وظهرت جهود الدعم والتعاون الدولية هذه مؤخراً خلال انتشار المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة. وأحث جميع أعضاء هذه الهيئة كذلك على دعم الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية هذا العام والتصديق عليها. وأهم من ذلك أننا ينبغي أن نضم جهودنا



الحوار والدبلوماسية والوسائل السياسية. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن نواصل التماس الطرق المتعددة الأطراف عن طريق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن التقدير الخاص للأمين العام كوفي عنان. وإذ نرجو له مزيدا من التوفيق في مسعاها للدفاع عن مبادئ هذه المنظمة العالمية ومثلها العليا وتعزيزها، لا يسعنا إلا أن نعرب عن تقديرنا العظيم للجهود التي يبذلها.

ومن دواعي الأسف أن المشاكل التي نكب بها كوكبنا في الوقت الحاضر لا تقتصر على المشاكل التي تعد سياسية أو عسكرية. فهناك أيضا تلك المشاكل التي تؤثر على الجهات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وأكثر بروزا منها مسائل الدفينة العالمية والتلوث والكوارث الطبيعية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المستعصية، والفقر والتخلف، وأزمات اللاجئين والدين والكساد الاقتصادي التي لم يوجد لها بعد حلول فعالة. وتشتد حدة هذه المشاكل بصفة خاصة في عالم يأخذ بتلايب العولمة وتتسع فيه الثغرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وينبغي لذلك أن نحاول التصدي لهذه المشاكل بطريقة فعالة من أجل الوفاء بأهداف الألفية الإنمائية التي اعتمدها هذه الجمعية منذ ثلاثة أعوام. ونريد ونحن نقف هنا اليوم مجددين الالتزام بالوفاء بتلك الأهداف النبيلة عالما تخف فيه حدة الفقر والجوع، ويقدم فيه التعليم لكل طفل، وتحظى المرأة بنفس الفرص التي يلقاها الرجل، وتكافح الأمراض المستعصية بفعالية، ويواصل العالم بناء الشراكة والتعاون من أجل النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة.

وعلى مدى سنوات عديدة علقت البلدان النامية غير الساحلية أهمية خاصة على احتياجاتها ومشاكلها الخاصة. ولم تأل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جهدا بصفتها رئيسا لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية التي تضم

والحلول الممكنة ويناقشها، بما في ذلك الحوار بين الأديان، وأن يشجع الأخذ بمعايير الحفاظ لحماية لبيئة أرضنا، وأن يعزز الصحة العامة على نطاق العالم، وأن يحمي الكرامة الإنسانية بحظر استنساخ الأجنة البشرية، وأن يواصل مسعاها من أجل تحقيق السلام والأمن لكل شعوب المعمورة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو على بيانها.

اصطُحبت السيدة ساندر بيرانتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو، من المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد سومسافات لينغسافاد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

**السيد لينغسافاد** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أزجي التهاني للسيد جوليان هونتي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ونحن واثقون من أن هذه الجمعية سوف تفيد إفادة عظيمة من تجربته ومهاراته الدبلوماسية. وأتعهد كشأن الآخرين بدعم وفد لاو له وتعاونه الكامل معه في اضطلاعهم بواجباتهم، وأعرب عن أملنا في أن تثمر مداواتنا بشأن الكثير من المسائل العالمية الملحة.

منذ اجتماعنا الأخير، مر العالم بتغيرات وتحديات كبرى. وبالرغم من أن أوضاع السلام والحوار والتعاون من أجل التنمية ما زالت سائدة اليوم في كثير من المناطق، نشهد عالما يكتنفه الإرهاب والحروب الأهلية والصراعات المسلحة والعنف، وأعمال العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي معالجة هذه المشاكل، نرى لزاما علينا جميعا أن نبدي الصبر والشجاعة والتصميم وأن نحاول حلها من خلال

أعضاء مجلس الأمن، لا سيما الأعضاء الدائمون، كل شيء ممكن لضمان أن ينهض هذا الجهاز على نحو فعال بواجباته في صون السلم والأمن. ومن شأن توفير السلامة والأمن في العالم تمكين جميع الدول من تعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية على نحو أفضل. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على بذل جهود جدية لتحقيق هذا الغرض.

وفي عالم يعمه التعاون من أجل التنمية، ويوجد في كل إقليم منه تكامل اقتصادي لتحقيق المزاي المشتركة، من المؤسف أن القيود الاقتصادية والتجارية والمالية لا تزال مفروضة على كوبا. ونحن نؤكد مجدداً على دعم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لقرار الجمعية العامة الذي يدعو إلى رفع سياسة القيود هذه بهدف أن تستفيد جميع شعوب المنطقة، وشعوب العالم بأسره أيضاً.

وبالنسبة للشرق الأوسط، لا يزال يساورنا قلق عميق تجاه العنف المستمر والاستخدام غير المتكافئ للقوة الذي لم يسفر عن شيء سوى الدمار والموت للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ونحث كلا الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والدخول في مفاوضات جادة ليتسنى تحقيق السلام والتعاون في المنطقة في نهاية المطاف. وإذا تم ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، فإن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة وقادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، يمكن أن يصبح حقيقة واقعة.

وقد تابعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باهتمام كبير التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية. ونحن ندعم دعماً كاملاً المحادثات السادسة الأطراف التي استضافتها حكومة الصين في بيجين في آب/أغسطس وأسهمت فيها بفعالية. ونحن مسرورون لما أحرز من تقدم هام في هذا الاجتماع. ويجدوننا أمل كبير أن تستمر عملية الحوار هذه

٣١ عضواً في إبراز الاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية في صدارة الساحة الدولية. ونتيجة لهذا الجهد المتضافر الطويل الأمد، عقد الشهر الماضي في كازاخستان المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، فكان بذلك أول مؤتمر من نوعه تعقده الأمم المتحدة. واعتمد الاجتماع إعلان وبرنامج عمل ألماني. ومن دواعي سرورنا أن برنامج العمل العالمي هذا يعالج، أولاً وقبل كل شيء، احتياجات ومشاكل البلدان غير الساحلية النامية، ويراعي في نفس الوقت الشواغل المشروعة لبلدان العبور النامية. وفي هذا الصدد، ناشد جميع أصحاب المصالح العمل على تنفيذ برنامج عمل ألماني تنفيذاً كاملاً وفعالاً في السنوات القادمة.

منذ إنشاء الأمم المتحدة، قامت بأنشطة متعددة في مجالات مختلفة، مثل صون السلم والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم المساعدة الإنسانية، وتعزيز القانون الدولي وحقوق الإنسان، وحماية البيئة. وفي هذه المساعي، حققت الأمم المتحدة نجاحات عديدة، من بينها نجاحات في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إلا أنه لا يزال يلزم بذل مزيد من الجهود في العديد من المجالات الأخرى لتحقيق نتائج أفضل.

وكما قال الأمين العام كوفي عنان في تقريره السنوي هذا العام، "كانت سنة صعبة في مجال السلم والأمن بالنسبة للأمم المتحدة. فقد جاءت الحرب في العراق بمثابة اختبار قاس لمبدأ الأمن الجماعي ومدى صلابته المنظمة". (A/58/1، الفقرة ٢). وفي ضوء ما تقدم، وفي ضوء الحالة الدولية الراهنة، ينبغي أن يؤدي مجلس الأمن، الهيئة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، دوره كاملاً في تأمين السلم والأمن في العالم، كما ينص عليه الميثاق. وينبغي أن يعمل

ووفقاً للميثاق والقانون الدولي، ينبغي أن نبذل جهوداً جماعية لبناء عالم أفضل. وبهذه الروح، يدعو وفدنا مرة أخرى إلى التعاون والاتحاد في وضع وتنفيذ تدابير عملية المنحى لمعالجة التحديات والمشاكل التي ابتلي بها كوكبنا. وإذا فعلنا ذلك، فإن أجيال المستقبل هذه ستشكرنا على كل ما بذلنا من جهود لتهيئة الظروف كي تعيش بسلام ورخاء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يان بيترسن، وزير خارجية مملكة النرويج.

**السيد بيترسن** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): الهجوم الوحشي على بعثة الأمم المتحدة في بغداد يستحيل فهمه. إنني أدينه بأشد العبارات الممكنة. مرتكبو هذه الجرائم ينبغي أن يمثلوا أمام العدالة. ويتعين علينا أن نحدد جهودنا لمساندة احترام المبادئ الإنسانية. فمن غير المقبول ألا يكون بمقدور موظفي الأمم المتحدة القيام بعمليات الإغاثة الإنسانية دون المخاطرة بحياتهم. ومن غير المقبول أن يحرم موظفو الأمم المتحدة من الوصول إلى الناس المحتاجين.

وباسم شعب النرويج، أود أن أعرب عن احترامي وإعجابي بجميع العاملين بالأمم المتحدة الذين يبذلون قصارى جهودهم لتقديم المساعدة في العراق وفي مناطق الصراع والخطر الأخرى.

وما لم يتم الوفاء باحتياجات العراق، سنكون قد خسرنا وقتنا قيماً على طريق الاستقرار السياسي والديمقراطية والتنمية الاجتماعية. وبدون بيئة آمنة ومضمونة، فإن الأمم المتحدة ستكون غير قادرة على مساعدة العراق على ذلك الطريق. وإنني أشجب الاغتيالات السياسية للزعماء الدينيين والسياسيين في العراق.

ويتعين علينا الآن أن نركز انتباهنا على ما هو مطلوب لإعادة بناء العراق. وتساهم النرويج في الجهود الدولية لتثبيت استقرار العراق وإعادة بنائه، لصالح الشعب

لمعالجة الموضوع النووي. موازاة أمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا شك أن هذا يساهم في تحقيق جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، وضمان أمن جميع البلدان في شمال شرقي آسيا وإعادة توحيد الكوريتين سلمياً.

على مدى العام الماضي، واصلت جميع مجموعات شعب لاو العرقية تنميتها الوطنية بوحدة وانسجام. ونحن سعيون أنه من خلال تشجيع الإمكانيات غير المستغلة لجميع قطاعات الاقتصاد المحلية وتوسيع التعاون مع المجتمع الدولي، ما فتئت سرعة نمو الاقتصاد الوطني تزداد باطراد؛ وتحسنت سبل عيش الشعب، لا سيما سكان المناطق الريفية؛ وأخيراً وليس آخراً، جرى تأمين وتقوية الاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي.

وبغية تحرير البلاد من التخلف الإنمائي، بالإضافة إلى جهودنا المحلية، أولينا أهمية كبيرة للإبحازات التي تحققت بفضل زيادة الجهود التي بذلناها لتنفيذ التكامل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ونحن نشمّن عاليا استمرار تنمية التعاون بين رابطة أمم جنوبي شرق آسيا وجمهورية الصين الشعبية واليابان وجمهورية كوريا والهند والشركاء الآخرين في الحوار. فضلا عن ذلك، نحن سعيون بالفصل الجديد في تعزيز التعاون بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والولايات المتحدة، لا سيما توقيع اتفاق التجارة الثنائي بين حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة في فيانتيان بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وفي هذا الصدد، أود اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للبلدان الصديقة والمنظمات الدولية على ما قدمت من مساعدة ودعم لا يقدران بثمن لتنميتنا الوطنية.

تدخل البشرية هذا القرن الجديد بتطلعات قوية لتحقيق السلام والتعاون من أجل التنمية في جميع أنحاء العالم.

إن ثقافة الإفلات من العقاب على ارتكاب فظائع جماعية أمر يتناقض مع كرامة الإنسان، ويقوّض الأمن على المدى الطويل. ويمثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية نقطة تحول تاريخية في هذا الصدد.

إن محاربة الإرهاب، وتعزيز الأمن الإنساني، والعمل من أجل التنمية ومنع الصراع تحديات تجمع بينها روابط وثيقة. وفي الأهداف الإنمائية للألفية، تعهدنا بتخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، وتخفيض نسبة وفيات الأطفال بمعدل الثلثين. وتعهدنا بتخفيض نسبة الذين لا يملكون الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية إلى النصف.

تتولى النرويج حاليا رئاسة لجنة التنمية المستدامة، ونحن ملتزمون بتحقيق تقدم حقيقي. ومن الضروري أن تساهم في هذا الغرض جميع البلدان النامية والمتقدمة النمو، بالإضافة إلى القطاع الخاص. ويجب أن تستند التنمية إلى شراكة عالمية، وإلى مسؤوليات مشتركة. وتبقى النرويج ملتزمة بخطة الدوحة التنموية. ونحن واثقون بأن تعزيز هذا الإطار المتعدد الأطراف واستخدامه بالكامل هما الطريق المناسب للمضي قدما. وسنعمل مجد لإعادة المفاوضات إلى مسارها.

وفي أغلب الأحيان، لا تتدخل الأمم المتحدة في الصراعات المسلحة بشكل جاد إلا بعد نشوبها. وأسباب ذلك عديدة، ولكنها لا تشكل عذرا للخسائر في الأرواح، والبؤس البشري والنكسات في التنمية التي غالبا ما تكون الثمن الباهظ للتقاعس الجماعي. وكثيرا ما يكون الإرث الرئيسي لحرب أهلية هو حرب أهلية أخرى. ومع هذا يمكننا القيام بأشياء عديدة لمنع وقوع ذلك.

فيمكننا العمل لمنع الدوافع الاقتصادية للصراع، مثل الماس والموارد الطبيعية الأخرى، من إذكاء الصراعات

العراقية. إن غرضنا هو مساعدة الشعب العراقي لاستعادة السيطرة على مصيره، ومساعدته في بناء مستقبل من الحرية والعدالة والعيش في سلام مع جيرانه.

وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تحديد المعايير الأساسية للعملية السياسية وتوجيهها صوب استعادة العراق المبكرة لسيادته ونقل السلطات لحكومة عراقية. ويجب إنشاء إطار زمني بعناية فائقة. وعلينا أن نتأكد أيضا من أن المهام التي نقررها للأمم المتحدة في العراق مهام واقعية وقابلة للإنجاز.

إن الإرهاب قوة شر تستهدف صلب القيم والمعايير التي بُني عليها ميثاق الأمم المتحدة. والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء وحدت قواها لمحاربتة، واتخذنا معا بعض الخطوات الهامة. ونحن بحاجة لتعزيز دور الأمم المتحدة في نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها. ونحن بحاجة للاتفاق على نظم قوية وفعالة توفر الحماية الموثوق بها ضد أسلحة الدمار الشامل.

قبل أسبوع، اجتمع زعماء العالم والأمين العام في نيويورك بدعوة من النرويج، لمناقشة سبل محاربة الإرهاب وجذور الشر. وعبر جميعهم عن تفانيهم في محاربة الإرهاب، وتصميمهم على وضع البشرية في صلب هذا النضال.

نريد أن نمتددة تمد يدها وتستجيب لشواغل جميع الدول الاعضاء. وعليها أن تمد يدها وتستجيب لشواغل جميع الأفراد، ولحاجات الرجال والنساء على حد سواء. ونحن بحاجة لعالم تتوفر فيه فرص متساوية، ويستفاد فيه استفادة كاملة من جميع موارده البشرية لا من نصفها فقط. لدينا رؤية لعالم يتسم بالإنسانية يعيش فيه الناس في أمن وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس. ولكي ترقى الأمم المتحدة للمثل العليا المكرسة في الميثاق، يتعين عليها أن تواصل إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وجوانب الحكم الأساسية.

ولما كانت منظمة حلف شمال الأطلسي تتولى قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، فإن النرويج، بصفتها عضواً في تلك المنظمة لها مصلحة إضافية في بناء مستقبل من السلام والرخاء لشعب أفغانستان. وقد قررنا جعل أفغانستان أحد البلدان الشريكة لنا في التعاون الإنمائي.

وفي سري لانكا وصلت عملية السلام إلى مرحلة حاسمة. ويجدون الأمل في أن يتمكن الطرفان قريباً من الشروع في مفاوضات بشأن إدارة مؤقتة للمقاطعة الشمالية الشرقية. ومن الحيوي أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق، وأن يستأنفا مفاوضات السلام المباشرة في حدود الإطار الزمني المتوخى.

كما أن تطوير البنى التحتية الاقتصادية يكتسي نفس القدر من الأهمية للجميع في سري لانكا. وبالاتزان مع التعامل مع العملية السياسية، يتعين على الطرفين المضى قدماً بالمهمة الهامة المتعلقة بإعادة الإعمار والتنمية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وما زالت النرويج على التزامها الراسخ بدور الميسر في عملية السلام بين حكومة سري لانكا وتمر تامل إيلايم للتحريير. وندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام لجهود إعادة الإعمار وإعادة التأهيل في سري لانكا.

وفي ميانمار عبرت الحكومة مؤخرًا عن نيتها في توجيه الدعوة للمعارضة الديمقراطية والأقليات العرقية للمشاركة في بناء توافق آراء وطني. ويحسُن أن تكون البداية إطلاق سراح أونغ سان سوو كيسي فوراً ودون شروط، وبذلك تدلل الحكومة على صدق نواياها. وقد يعني ذلك بداية مرحلة سياسية جديدة في ميانمار.

والنرويج على استعداد لدعم الجهود المبذولة من أجل جعل الديمقراطية عملية لا رجوع عنها. ونحن ندعم

وإطالته، ويمكننا أن نتصرف لكبح جماح الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة. وبمكافحة الفقر وتعزيز السلام والتنمية، فإننا نستثمر أفضل استثمار ممكن في أفريقيا. وسنساعد الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مساعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي في أفريقيا.

وستواصل النرويج العمل من أجل السلم والاستقرار في القرن الأفريقي. وعملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا تدخل مرحلة حاسمة. ونحث الطرفين على احترام التزاماتهما، وعدم التردد الآن، بعد أن وصلا إلى عتبة السلام الدائم.

وفي السودان، لقد أحرز تقدم مهم مؤخرًا، ونحث الأطراف هناك على تعزيز جهودها والتوصل إلى تسوية نهائية.

خلال السنوات القليلة الماضية، حققت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في مجال حفظ السلام. ولقد أرسيت الأسس لنهج جديد. وتحققت نتائج ملحوظة في كوسوفو وسيراليون وتيمور - ليشي بالإضافة إلى تقوية قدرات إدارة عمليات حفظ السلام، وتعزيز نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية.

وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تواجه بصفة خاصة مهمة محفوفة بالتحديات. ومنذ عامين، أُنجز الكثير، ولكن الحالة بقيت متقلبة. والمناخ الآمن المضمون، اللازم للنمو الاقتصادي والتنفيذ الكامل لاتفاق بون غير موجود. فهناك كثيرون يعانون من نقص الأغذية ويحتاجون إلى المساعدة. ومن المقرر إجراء الانتخابات العام القادم. ولم يتم بعد تمكين المرأة بطريقة مناسبة. وما لم نكفل الأمن في كل أنحاء البلاد بالكامل، فستتعرض عملية بناء الأمة في أفغانستان للخطر. وسيكون التواجد الدولي المستمر ضروري في المستقبل القريب.

وقد حان الوقت للنهوض بمسألة إصلاح مجلس الأمن. كما حان الوقت أيضا للاتفاق على جدول أعمال أكثر صلة بالواقع، للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجنة حقوق الإنسان. كما تؤكد النرويج على ضرورة إصلاح عمل اللجنة الأولى. ولذلك، فإننا نرحب بقرار الأمين العام تعيين فريق رفيع المستوى معني برفع توصيات بشأن سبل ملموسة يمكن بها تعزيز أداء الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة والعلاقات القائمة بينها. والنرويج جنبا إلى جنب مع بلدان الشمال، تلتزم بالإصلاح منذ زمن طويل. ونقف على أتم الاستعداد للمساعدة في العمل على إنجاح مبادرات الأمين العام.

إن أهداف ومبادئ الأمم المتحدة لم تقل أهميتها عما كانت من قبل - وهي صيانة السلم والأمن وإعادة التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وتهيئة الظروف المؤاتية للعدالة وسيادة القانون الدولي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد تغير العالم منذ عام ١٩٤٥، ولكن الأمم المتحدة لم تواكب هذا التغيير. إنني أحث الدول الأعضاء أن تضافر جهودها بإحساس متجدد من الوحدة والهدف لنستطيع تغيير منظمنا بالروح الجماعية التي تشكل جوهر الميثاق.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديدبي أوبيرتي وزير خارجية جمهورية أوروغواي الشرقية والرئيس السابق للجمعية العامة.

**السيد أوبيرتي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):** تؤمن أوروغواي بالأمم المتحدة وتوليها ثقها، كما أنها ستقوم بدعم هذه المنظمة ومواصلة المساهمة فيها كما فعلت منذ الوقت الذي أصبحت فيه من الأعضاء المؤسسين. وما يواسينا، في هذه الفترات العصيبة التي تمر بها المنظمة هو

بقوة دور الأمم المتحدة، ونعتقد أن المشاركة النشطة من جانب بلدان في المنطقة ستكون حيوية في التوصل إلى حل.

كان عام ٢٠٠٣ عاما مأساويا للإسرائيليين والفلسطينيين. وقبلهم لخريطة الطريق للسلم بشر بالخير ولكننا نجد، مرة أخرى، أن العنف، لا السياسة، هو الذي يحدد مسار التطورات. وهناك حاجة لحل سياسي يستند إلى عملية متوازية تتخذ فيها إسرائيل خطوات هامة لإنهاء الاحتلال، وتتخذ السلطة الفلسطينية خطوات حازمة لمكافحة الإرهاب. والهدف النهائي، والذي لن نفقد الثقة في الوصول إليه، هو دولتان - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن.

وتحث النرويج إسرائيل أن تبذل قصارى جهدها لتيسير الظروف المعيشية للفلسطينيين. والنرويج بصفتها رئيس لجنة الاتصال المخصصة لمساعدة الشعب الفلسطيني، تبقى ملتزمة بإعادة بناء المناطق الفلسطينية.

وتعتقد النرويج أيضا أنه ينبغي للطرفين أن يستفيدا من مساعدة المجتمع الدولي والبلدان منفردة من خلال آليات رصد ملائمة.

كان العام الماضي عصيبا بالنسبة للأمم المتحدة. وقد تعرضت فيه تعددية الأطراف لضغط من جانب أولئك الذين يستمرون في التشكيك في الدور الرئيسي للأمم المتحدة، ولذلك فهم يلتمسون الحلول في أماكن أخرى.

والرد على هذا التحدي يتمثل في جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية، ومن ثم أكثر صلة بالتعامل مع القضايا التي تنصدر جدول الأعمال الدولي. وبزيادة أهمية الأمم المتحدة، يمكننا أن نعزز سلطتها وشرعيتها. والنرويج تشارك الأمين العام وجهة نظره بأن الدول الأعضاء بحاجة إلى إلقاء نظرة فاحصة على مؤسسات الأمم المتحدة المعاصرة، والتساؤل عن مدى ملاءمتها لإنجاز المهام المطروحة أمامنا.

نجح العمل المتعدد الأطراف الذي قامت به الأمم المتحدة في استعادة السلم في العديد من المناطق والبلدان، وأسهم في توطيد الديمقراطية، وتعجيل إعادة إعمار البلدان المتضررة. وهناك المزيد من الحالات مارست فيها المنظمة من خلال أجهزتها المختلفة، رقابة إيجابية وحاسمة على الأزمات والصراعات، وبذلك حالت دون تدهور الوضع، وعملت على ضمان الحل السلمي.

إن عملية الإصلاح التي لا غنى عنها والتي لا يمكن تأخيرها ينبغي، من وجهة نظرنا، أن تقوم على الفروض التالية.

الأول هو ضمان عدم المساس بمقاصد ومبادئ المنظمة كما تم تكريسها في ميثاق سان فرانسيسكو. وقبل كل شيء، إذا كنا جميعا نجتمع هنا كل عام بصفتنا الأمم المتحدة، فذلك لأن دولنا متحدة حول القيم والمثل المكرسة في الميثاق والتي تتقاسمها البشرية جمعاء والتي تسمو ديمومتها وعالميتها على تقلبات وحوادث التاريخ.

الفرض الثاني هو ضرورة أن تهدف عملية الإصلاح بشكل رئيسي، إلى تعزيز العمل المتعدد الأطراف لأننا نحتاج الآن وأكثر من أي وقت مضى، لأن نتعاون ونعمل معا لمواجهة المشاكل العالمية. ونحن بحاجة إلى استجابات عالمية مشتركة إزاء تكاثر وتنوع الجهات الفاعلة على الساحة الدولية، وحقيقة أن العالم يصبح يوما بعد يوم أصغر وأكثر ترابطا بسبب الزيادة في التبادل التجاري والتطور الهائل في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وقبل كل شيء عولمة الأخطار التي تهدد السلم والأمن ورفاهية شعوبنا. وباستعارة الكلمات التي قالها الأمين العام في هذه الجمعية قبل أسبوعين، بأن أوروغواي تؤمن بضرورة التوصل إلى "إجابات جماعية للمشاكل والتحديات التي نشترك جميعا في مواجهتها". (A/58/PV.7)

ملاحظة أن جميع المشاركين في هذه المناقشة العامة قد أعربوا عن الشعور نفسه.

قبل ستة عقود أنشئت الأمم المتحدة لتشجيع وتنظيم التعاون متعدد الأطراف، والذي وافق من خلاله المجتمع الدولي على مواجهة وحل المشاكل المشتركة. وكان هيكل المنظمة وعمل هيئاتها وحقوق والتزامات أعضائها على نحو ما صيغ في ميثاق سان فرانسيسكو، تعبيرا عن الواقع السياسي الدولي في ذلك الوقت.

ولكن، وعلى مدى أكثر من نصف قرن، حدثت تغييرات جذرية في بنية المجتمع الدولي. إن الجهات الفاعلة تضاعف عددها وأصبحت أكثر تنوعا، وبرزت مظاهر جديدة وأكثر خطورة للعنف. وهناك تهديدات جديدة للسلم لم يكن يتوقعها واضعو الميثاق أخذت تقع بوتيرة متزايدة. وفي نفس الوقت ازدادت كثافة بعض الاتجاهات المتنامية التي تؤثر بشكل خطير على رفاهية البشرية، مثل تدهور البيئة، ونضوب الموارد الطبيعية، والأوبئة، والتفاوت الحاد بين مجتمعات الاستهلاك والمجتمعات التي تعيش في فقر مدقع.

وفي السنوات الأخيرة، وبشكل خاص خلال هذه المناقشة العامة، تم التأكيد على ضرورة إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة لكي تتكيف مع الواقع الراهن. وأوروغواي تتشاطر هذا الموقف ليس فقط لأنها ترى أن هذه المنظمة لم تكن فعالة بشكل كامل في مواجهة بعض الأزمات الأخيرة، بل أيضا لأنها تدرك أن مدى التغييرات في العالم اليوم يبرر البحث عن طرق السبل الكفيلة بتكليف المؤسسة.

وإذا كان من الصحيح أن نظام الأمن الجماعي الذي ينص عليه ميثاق سان فرانسيسكو لم يستطع دائما أن يستجيب بصورة فعالة للأزمات، إلا أنه في حالات عديدة

المنطلق الثالث الذي يشاطره بلدي يتمثل في وجوب عدم نسيان أن الأمم المتحدة شرعت منذ سنوات في عملية نقد ذاتي وإصلاح ذاتي تقوم على فكرة أن تعزيز مؤسسة من المؤسسات يعني تعزيز الأجهزة التابعة لها. وهذه الإصلاحات يجري تنفيذها في ثلاثة من أجهزة المنظمة. لكن الأساليب المتبعة في كل عملية تختلف عن تلك المتبعة في العمليات الأخرى. ففي مجلس الأمن، نسعى إلى إصلاح عضوية هذا الجهاز بما يجعله أكثر تمثيلاً ويعزز طابعه الديمقراطي. أما في الجمعية العامة، فنسعى إلى تنشيط أعمال هذه الهيئة بحيث تستعيد قراراتها ما كانت تتمتع به في السابق من هيبة. وأما في الأمانة العامة، فيتمثل الغرض من التغيير في زيادة فعالية هذا الجهاز، وهو هدف يجهد الأمين العام في سبيل تحقيقه. وهذه العمليات الثلاث مترابطة ترابطاً وثيقاً، لكننا نعتقد أنها، رغم هذا الترابط الوثيق، يجب متابعة كل منها على حدة، على نحو ما هو جار الآن، بحيث تعالج كل منها في محفلها.

وبالنسبة لأوروغواي، يتمثل أحد أهم جوانب هذه الإصلاحات في تعزيز دور الجمعية العامة التي ترأسونها، سيادة الرئيس، بكل رفعة والتي تشكل قراراتها أصدق المظاهر المعبرة عن إرادة المجتمع الدولي. وتهدف الإصلاحات الأخيرة إلى جعل هذه الهيئة أكثر فعالية، ولكن يلزم إجراء تغييرات أعمق بغية إعادة السلطة الممنوحة بموجب ميثاق الجمعية والتي مارسها الجمعية في السابق. ونحن نعتقد أن المجال لا يزال واسعاً للإصلاح. فثمة هياكل وإجراءات عفى عليها الزمن لكنها ما زالت قائمة. كذلك، علينا أن نجري عملية إعادة نظر وتقييم للمنظمة ولأسلوب إدارة الدورة السنوية التي تجمعنا هنا كل عام وتأتيها بما في ذلك الفكرة الرامية إلى تركيز عملية التفاوض المتعلقة بعشرات القرارات في بضعة أسابيع. وسوف تقدم أوروغواي الدعم للتدابير البعيدة الأثر الرامية إلى إعادة تنشيط الجمعية. ولا شك في

وقبل سنتين، قدم المجتمع الدولي، من خلال هيئات الأمم المتحدة، مثالا رائعا للتضامن، باتخاذ إجراء فعال ومتعدد الأطراف كرد فعل للإرهاب الدولي الذي يهدد الحكومات والشعوب والأيديولوجيات، والأديان وقبل كل شيء المنطق الإنساني المشبع بقيم أساسية مثل التسامح والتعاطف والتضامن واحترام حقوق الإنسان.

إن الهجوم الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد - والذي نود مجدداً أن نعرب للأمين العام عن أحر تعازينا بمناسبةه - يشكل مثالا آخر على الهمجية والتعصب اللذين لا يمكننا مكافحتهما بنجاح إلا سوية. لقد أعطانا الإرهاب من خلال هذا الهجوم مثالا قاسياً على طابعه التدميري العالمي. فمصرع الممثل الخاص سيرجيو فييرا دي ميلو وسائر زملائه يشكل رمزا للمأساة التي نعانيها.

وعلى غرار مكافحة الفقر، لا يمكن هزيمة الإرهاب كما يهزم عدو تقليدي في معركة مظفرة. فاستئصال الإرهاب هدف مستمر يستلزم تحقيقه وقتاً وهدلاً ومثابرة. ولن يتسنى الحد من خطر الإرهاب والأمل بالقضاء عليه، أو كفالة رفضه بالكامل على الأقل إلا باتباع نهج مشترك وتحرك متعدد الأطراف يهدف قبل أي شيء آخر إلى معالجة جذور هذه الآفة المستشرية في كل مكان، لا مظاهرها الهمجية فحسب.

إن أوروغواي التي انضمت إلى معظم الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب تولى الأولوية لإبرام اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، نود الإعراب للأمين العام عن ارتياحنا لإدراج الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب ضمن بنود الاحتفال بالتوقيع على المعاهدات التي تروج لها المنظمة بمناسبة المناقشة العامة، وبالانضمام إليها.



فعالة في منظمة الدول الأمريكية وفي المنظومة الأمريكية المشتركة بوجه عام. وأوروغواي ملتزمة أيضا بالكامل بعمليات التكامل الإقليمي، وخصوصا بالسوق المشتركة للجنوب. إننا نرى في هذه الآليات سبيلا واعداء يساهم في التغلب على الصعوبة الناجمة من كوننا بلدا ناميا خارجا من أسوأ أزمة اقتصادية شهدتها تاريخه ويجهد من أجل التغلب على العقبات التي تحول دون انخراطه في الاقتصاد العالمي، من قبيل الإعانات الضخمة التي تمنحها البلدان الصناعية لمنتجاتها الزراعيين.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا في الختام إلا أن نأتي على ذكر المؤتمر الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية مؤخرا في كانكون والذي يشكل افتقاره إلى إحراز تقدم، في رأينا، مؤشرا سلبيا بالنسبة لعالم يطالب بقواعد أكثر إنصافا وتوازنا، ولا سيما للبلدان مثل أوروغواي التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على إنتاج السلع الزراعية. وإننا نأمل أن يتيح لنا الزخم المتجدد للمفاوضات إحراز نتائج إيجابية في الأسابيع والأشهر المقبلة في جنيف، لصالح أقل البلدان نموا ومصالحة مستقبل التجارة الدولية نفسه.

أختتم كلمتي بالإعراب عن ارتياح بلدي واعترازه برؤيتكم، معالي وزير خارجية سانت لوسيا، البلد الصديق التابع لمنطقتنا، تتولون رئاسة هذه الجمعية. أتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لسمو الأمير محمد بلقيه، وزير خارجية بروني دار السلام

**الأمير محمد بلقيه (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية):** أهنتكم، سيادة الرئيس، وأهنئ شعب سانت لوسيا على انتخابكم، وأشكر سلفكم السيد كافان على إدارته أعمال الجمعية خلال السنة الفائتة. ونؤكد لكم دعمنا

أن إقامة علاقة أفضل بين مختلف الأجهزة يشكل ميدانا آخر من الميادين التي تحتاج إلى إصلاح.

المنطلق الرابع والأخير يتمثل في ضرورة تكميل جهود إصلاح مؤسساتنا بجهود تتسم بنفس القدر من النشاط بغية تغيير سلوكنا كأعضاء في الأمم المتحدة. فعندما قبلنا بأن نصبح أعضاء في هذه المنظمة، وافقنا طوعا على الامتثال بحسن نية للالتزامات الدولية الناشئة من العديد من المعاهدات والاتفاقيات والصكوك الأخرى المنبثقة من العمل التشريعي الشامل الذي حققته هذه الجمعية إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات و المؤتمرات الدولية الأخرى.

بيد أن ثمة تقصيرا في تنفيذ أحكام العديد من هذه الصكوك. ففي بعض الأحيان، يؤدي التذرع غير المبرر بالدفاع عن السيادة إلى إحباط التوقعات المشتركة لإرضاء مصالح قطرية لا تتسم في كثير من الأحيان بأهمية حاسمة. إن حماية البيئة وقانون البحار مثالان جيدان على ذلك لكنهما ليسا المثالين الوحيدين على الميادين التي يلاحظ فيها وجود تباين حاد بين التشريعات المستفيضة المعمول بها ودرجة تنفيذها. وهذا يؤدي سنة بعد أخرى إلى إصدار الوكالات والمنظمات الدولية المختصة والسلطات العلمية تقارير عن استمرار تدهور البيئة بوجه عام، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية على نحو يعود عليها بالأذى، وتلوث البحار وتقلص الأنواع البحرية أو انقراضها.

إن مسألة تنفيذ الالتزامات المعقودة يمثل الحلقة الضعيفة في سلسلة التعددية. إن علينا أن نسعى إلى إيجاد سبل لضمان احترام الالتزامات الدولية. فعلى المدى البعيد، تشكل تلبية المصالح المشتركة أفضل سبيل إلى تلبية المصلحة القطرية.

إن أوروغواي، ودون أي مساس بفعل الإيمان هذا بالأمم المتحدة، تشارك بوصفها بلدا أمريكيا لاتينيا مشاركة

التي ننتمي إلى عضويتها، ونتطلع إلى الأمم المتحدة على وجه الخصوص للدفاع عنهما.

وعلى هذا الأساس، فإن الأمم المتحدة هي ما نريدها أن تكون عليه. ونحن نشكل أكبر ائتلاف في التاريخ ونشاط المسؤولية عن نجاحاته وإخفاقاته. ومن بينها، إخفاقنا في إحداث التغييرات الضرورية، إن أردنا أن نتطور مع الزمن الذي نعيشه.

ومنذ عام ١٩٩٢، تعكف الجمعية العامة هذه على مناقشة مسألة الإصلاح. وهي تحظى بدعم أغلبية كبيرة هنا، بما في ذلك جميع أعضاء حركة عدم الانحياز. ويمكننا الآن أن نرى بوضوح نتائج إخفاقنا في البناء على أساس هذا الدعم. فمجلس الأمن منقسم بشكل خطير، وقد ترك العام الماضي شعورا بالمرارة. والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لرجل الشارع الذي يمثله - وأعني بذلك شعوب البلدان النامية عاما بعد عام، وشعب العراق طوال السنوات العشر الماضية أو أكثر، ومواطني فلسطين لما يزيد على نصف القرن - لهي آثار مفعجة.

وطوال هذا الوقت، كان الأعضاء يدركون جيدا أن عملية صنع القرار في الأمم المتحدة لا بد من أن تكون أكثر شمولاً للجميع، وأن تكون متعددة الأطراف فعلا. وفي مناسبات عديدة، أعربوا عن الرغبة في أن تعكس المنظمة عالم اليوم، بدلا من أن تعكس عالما كان قائما منذ نصف قرن مضى. وهم يريدون أن يشعروا بأنهم جزء من القرارات التي تصنعها هذه المنظمة حقا.

ومع ذلك، وبينما تعمل المنظمة الآن، يرى الكثير من المراقبين أن الأعضاء الفعليين لهذه المنظمة بلغوا من الضعف حدا لا يقدرون معه على التصرف على نحو فعال لحل قضايا الساعة. ويُقال إن السيطرة على الشؤون الدولية تتجاوز الآن قدرة الدول منفردة. فكل هذه الشؤون

الكامل وأطيب تمنياتنا في كل ما تبذلونه من جهود للنهوض بمصالح أعضاء هذه الجمعية.

اسمحوا لي أيضا بأن أضم إلى تحياتي تقدير العظيم لأميننا العام وموظفيه. إننا ممتنون فعلا لما بذلوه من جهود متفانية خلال سنة تعد من أصعب السنوات التي شهدتها تاريخ الأمم المتحدة.

وبوجه خاص، أود أن أعرب عن خالص تعازي حكومة بروني دار السلام وشعبها لأسرة سيرجيو فييرا دي ميلو ولسائر الأسر التي فقدت أحباء وزملاء وأصدقاء لها في الهجوم الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد. لقد كان سعاده ومساعدوه موظفينا المكلفين بالخدمة العامة وكانوا ممثلينا وأهلنا. والهجوم عليهم كان هجوما علينا. وبهذه الصفة ندين هذا الهجوم، مثلما ندين كل أعمال الإرهاب الأخرى.

عندما نالت بروني دار السلام شرف الانضمام إلى عضوية هذه المنظمة، التزمنا بمبدأين. أولا، بناء الدولة، وكل ما ينطوي عليه ذلك من سيادة القانون الدولي والإجراءات التي تنظم شؤون الجمعية العامة هذه. ثانيا، صنع القرار المتعدد الأطراف، وبالتالي كل ما يعنيه ذلك من احترام للأعضاء الآخرين، والحساسية إزاء شواغلهم العميقة، والحاجة إلى الحوار والتشاور بوصفنا شركاء على قدم المساواة في إدارة الشؤون الدولية، مهما كانت هذه العملية طويلة ومثيرة للإحباط.

وما زلنا نحافظ على إيماننا بهذه المبادئ رغم مظاهر الإحباط الكثيرة التي صادفناها في العام الماضي، سواء هنا في الأمم المتحدة أو في أوائل هذا الشهر في منظمة التجارة العالمية. ونعتقد أن هذين المبدأين هما الأساس الوحيد الذي يمكن أن تدار به الشؤون الدولية بشكل منصف. وهما ينسحبان على جميع المنظمات السياسية والاقتصادية الكبرى

آراء مساعديه، كما نشكره على الآمال التي يواصل الإعراب عنها بشأن مستقبل منظماتنا العالمية.

وما زلنا نشاطره تفاؤله. ولكن لا يمكن الاحتفاظ بذلك الشعور إلا إن أصبح الاتفاق على إصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها إمكانية واقعية. ونحن ندرك أن مهمة إحداث هذا التغيير الشامل صعبة للغاية. وتظهر تقارير فريقكم العامل، سيدي الرئيس، نمطا صعبا بزغ خلال السنوات العشر الماضية. فهناك الكثير والكثير من الاقتراحات والنهج الأساسية التي تتباين بشكل مستمر. ورغم أننا نتشاطر نفس الأهداف إلى حد كبير، فلا نزال منقسمين بشأن وسائل تحقيقها.

غير أن الانقسامات التي شهدناها هذا العام تحمل على الاعتقاد بأنه لا يمكننا أن نستمر في إرجاء التغيير. فهي تمثل اختبارا لما إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على التطور فعلا. ولا بد من احتياز ذلك الاختبار. لذا فإننا نواصل دعم العمل فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ونقدم دعمنا القوي للأمين العام في المقترحات التي أوجزها في الأسبوع الماضي.

وفي مواجهة مشاكل اليوم، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل توفير الأسباب القوية التي تبعث على التفاؤل بشأن المستقبل. ونعتقد أن هذا يتطلب جهدا عازما وموحدا لمعالجة الأسباب الجذرية لغضب كل من يشعرون بأنهم يُعاملون بإجحاف. ولكي يتحقق ذلك، ينبغي أن تمثل الأمم المتحدة ككل شراكة حقيقية بين الأمم. وعليها أن تدافع عن المثل المشتركة والتصور المشترك للعدالة الإنسانية. وذلك أمر لا تستطيع أن تقوم به أية هيئة أخرى.

وهذا ما كرّس له سيرجيو فييرا دي ميلو وزملاؤه عملهم. وفي ذكراهم، وفي ذكرى كل من وهبوا أرواحهم لهذه المنظمة، نحتاج جميعا إلى العمل معا بشكل أفضل بكثير مما كنا نعمل في العام الماضي.

أصبحت عالمية - شؤون مالية عالمية، واقتصاديات عالمية، وتنمية عالمية، وفقر عالمي، وجريمة عالمية، وبالطبع، إرهاب عالمي. وعليه، فإن بعض الأصوات تردد أن جمعية من الدول المنفردة، وكثير منها دول صغيرة ونامية، لا حول لها ولا قوة في التصدي لهذه القضايا.

وهذا السيناريو يبعث على الاكتئاب، ولا يود أحد منا، بالطبع، أن يصدقه، وإن كانت له ميزة واحدة. فهو يجبرنا على النظر فيما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة حقيقة بأكبر قدر من الفعالية، وما يمكنها أن تحققه واقعيًا. ونخشى أن يكون الرد من أغلبية شعوبنا اليوم هو إنها لا تستطيع أن تحقق الكثير. وهذه دعوة قوية للإصلاح.

لذا، أرى أن علينا أن نعترف صراحة بدورنا في مشاعر اليأس والإحباط التي يعرب عنها العامة بل والكثير من الحكومات. وفي الوقت الحالي، فإن استعادة الإيمان بقدرة الأمم المتحدة على التصرف نيابة عن الشعوب ربما كانت مهمتنا المباشرة والأهم. وقد تكون المؤسسات العالمية الكبرى متعددة الأطراف من الناحية الفنية. فحكومات العالم هي التي تديرها. لكن الواقع هو أن الكثير من هذه الحكومات يشعر بأنه مستبعد من أهم القرارات. كما أن كثيرا من الأطراف المعنية تشعر بأنها هي أيضا على الهامش.

وبعبارة أخرى، يبدو أن تعددية الأطراف لها حدودها. وفيما وراء هذه الحدود، يبدو أن الدول الأقوى هي التي تملك زمام الأمور فيها. ونأمل أن يكون بالإمكان وضع حد لهذا الانقسام الأساسي. ولهذا، فقد سرنا للغاية أن نستمتع إلى أمينا العام وهو يشدد على الحاجة إلى الإصلاح، في البيان الذي أدلى به في الأسبوع الماضي. ونهنئ الأمين العام على الإصلاحات الهيكلية التي أشرف عليها. ونشكره أيضا على المرات العديدة التي أطلعنا فيها على أفكاره وعلى

واحترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنسانية؛ وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية المنازعات؛ واحترام سيادة القانون على الصعيد الدولي، والتقيّد بميثاق الأمم المتحدة؛ والعمل على تحقيق حكم عالمي قائم على تعددية الأطراف وسيادة العقلانية، بدلا من سيادة القوة؟

”أي مبدأ من تلك المبادئ قد سلم؟ الحقيقة، أننا في الساحة الدولية ... نبدو وكأننا نهوي بسرعة نحو الهمجية“.

وقد لا تكون الهمجية بجديدة علينا، ولكن يبدو أن هناك اتجاهًا أكبر لتقبلها، ويبدو أننا أضعف من أن نحتويها. وفي عالم يسوده الخوف ويهيمن عليه الإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة، نحتاج إلى التركيز على ما هو مطلوب فعله لإنقاذ إنسانيتنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رحمانوف (طاجيكستان).

وعندما نتأمل الساحة الدولية، حيث تتعرض تعددية الأطراف للتهديد وتعرقل تنمية شعوبنا ممارسات الأثرياء والأقوياء، يمكن أن نلتمس الراحة في أمر واحد - وهو أن الأفكار، بالفعل، هي في نهاية المطاف أقوى من الأسلحة. وأفكارنا - نحن أمم العالم المتحدة - محددة في ميثاقنا بوضوح وبقوة. نعم، يحتاج الميثاق إلى إصلاح؛ ونحتاج بشكل عاجل إلى إضفاء الديمقراطية على ممارستنا. إن الدول الصغيرة تشكل أغلبية أعضائنا وتقتضي الديمقراطية الأساسية أن يكون لنا نفوذ أكبر مما يسمح به لنا ميثاقنا حاليا، ولكن تظل المبادئ الأساسية للميثاق صالحة. والأسس الجوهرية ما زالت قائمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل غودفري سميث، النائب العام ووزير الخارجية والتعاون في بليز.

السيد سميث (بليز) (تكلم بالانكليزية): يحیی وفد بلادي الأمم المتحدة على حكمتها في اختيار أحد ساستنا الكاريبيين الموقرين، السيد جوليان هنت، لرئاسة هذه الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وأؤكد لكم، سيدي، على أن الطاقة والكد اللذين ستأتي بهما إلى عملنا سيفرزان نتائج ذات مغزى كبير لهذه الدورة الهامة جدا.

ومازلنا محظوظين بتوجيه وقوة أميننا العام، الذي نحتاج اليوم بشكل خاص إلى مهارته وعطفه. ولقد تركت عباراته يوم الثلاثاء الماضي وقعا قويا وصادقا في نفوسنا، وينبغي لنا جميعا أن ننتبه إليها.

وإذ أتكلّم عن الجميع، أقول إننا بحاجة إلى احترام مبدأ عالمية منظمنا. وقد حان الوقت لقبول تايوان في عضوية الأمم المتحدة. فلقد أثبتت تايوان أنها عضو نموذجي في المجتمع الدولي، ولديها حس عميق بالتضامن مع الدول الصغيرة والفقيرة.

ولقد قال رئيس وزراء بليز:

”عندما ننظر إلى الساحة الدولية، نجد مدعاة أكبر للقلق. ولنسأل أنفسنا: بعد كل التطورات في بناء النظام الدولي وبلورة القانون الدولي من عام ١٩٤٥ وحتى وقتنا الحالي، أي المبادئ الأساسية التالية تُحترم على صعيد الممارسة، أو أيها قد سلّمت على الصعيد النظري: التسوية السلمية للمنازعات؛ وحق تقرير المصير، والسيادة، والسلامة الإقليمية؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ وحق الشعوب في أن تحظى بنظام اجتماعي وسياسي من اختيارها؛

ولا أكثر من ذلك. وقبل كل شيء، دعونا لا ننسى التكلفة الباهظة التي تكبدناها، من حيث الوقت والجهد والدم، حتى نصل بنظامنا المتعدد الأطراف إلى هذه المرحلة الهامة وإن كانت متواضعة.

ومن المؤكد أن كل الدول المتحضرة ستتفق معي في هذا النداء بدلا من إغراق العالم في الهمجية. فإما تعددية الأطراف أو الفوضى. ولتحيا الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سوراكيارت ساثيراثاي، وزير خارجية مملكة تايلند.

**السيد ساثيراثاي (تايلند) (تكلم بالانكليزية):** في البداية، أود أن أشارك المجتمع الدولي الإشادة بذكرى الراحل السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وجميع موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا حياتهم والذين أصيبوا بجراح من جراء الهجمة الإرهابية على مقر الأمم المتحدة في بغداد. ونحن ندين بشدة تلك الهجمة الإرهابية الجبانة، ونؤكد مجددا التزامنا بدعم الأمم المتحدة في تمهيد الطريق لاستقرار العراق وأمنه وسيادته.

وبالنيابة عن تايلند، حكومة وشعبا، أود أن أتقدم بخالص التهاني للسيد جوليان هنت، ممثل سانت لوسيا، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. وإنني على ثقة بأن هذه الدورة التي تنعقد في هذا الوقت العصيب، ستكفل بنتائج مثمرة في ظل قيادته الحكيمة والمثالية. وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لكي أشيد بسلفه، السيد يان كافان، الذي وجهت جهوده الدؤوبة دفعة الأمم المتحدة على مسارٍ بناءٍ أثناء سنة واجهنا فيها تحديات صعبة.

تجتمع هذه الدورة في منعطف حرج أو، مثلما أعرب الأمين العام في خطابه: "لقد وصلنا إلى مفترق طرق" (A/58/PV.7). وكان الغرض من هذا الطريق بناء

وتقول المادة الأولى من الميثاق إن المقصد الأساسي للأمم المتحدة هو: الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية تُتخذ التدابير الجماعية الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وقمع أعمال العدوان أو الانتهاكات الأخرى للسلم. وتوكل المادة ٢٤ من الميثاق إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وبموجب المادة ٤٢، إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ، بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية، من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادتهما إلى نصابهما. وبالطبع يجب أن يكون مثل هذا الإجراء جماعيا ومتفقا عليه، وليس إجراء منفردا.

وإنني أسأل أعضاء الجمعية: هل أي جزء مما ذكرته غير مفهوم؟ يبدو الأمر بسيطا وواضحا تماما لنا، نحن الدول الصغيرة، الدول التي تعتمد على ميثاق الأمم المتحدة وعلى احترام المبادئ الدولية والقانون الدولي من أجل وجودنا ذاته. ونحن نواجه بهذا السؤال: هل أصبحنا منظمة غير ذات موضوع؟ وأقول: لا نكون كذلك إلا إذا تخلينا عن صلتنا بالواقع. ولا نفعل ذلك إلا إذا كنّا مصرّين على تدمير الذات.

ويمكننا أن ندعو هنا إلى تحقيق العديد من الأهداف السامية، كما ترد في أهدافنا الإنمائية للألفية. ويمكننا أن نذكر العديد من مظاهر الإجحاف التي تواجهها شعوب وبلدان كثيرة في النظام العالمي الحالي، ولكن كل ذلك سيكون عبثا لو أن أمنا المتحدة ذاتها لم تعد فعالة، أو أصبحت غير ذات صلة. ولهذا قصرت بياني على توجيه نداء واحد إلى الدول الكبيرة والصغيرة، القوية أو الضعيفة: أبقوا على الأمم المتحدة حية، واحترموا ميثاقها، وتقيدوا بالمبادئ الدولية المتفق عليها وبالقانون الدولي. هذا كل ما نطلبه،

على التزامها بمواصلة هذه الشراكة في أي مكان وزمان يقتضي الأمر ذلك، من خلال مشاركتها في نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وتظل تايلند، من جانبها، ملتزمة بثبات بدعم جهود الأمم المتحدة لإعادة الإعمار وبناء السلام مثلما فعلنا في الماضي في تيمور - ليشتي وفي أفغانستان. وقد أسهمت تايلند بالفعل بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار للعراق من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية وهي ملتزمة بتوفير ٥٠٠.٠٠٠ دولار أخرى لشراء طعام حلال مجفف. ويجري إرسال مهندسي إنشاءات عسكريين وعاملين في المجال الطبي إلى العراق لتوفير مساعدة إنسانية إضافية. ونأمل في أن يتسنى في نهاية المطاف أن يسود السلام في المنطقة.

ولا يوجد من يستحق السلام والاستقرار والمستقبل المفعم بالرخاء أكثر من شعوب الشرق الأوسط. فقد طالت معاناة الناس في تلك المنطقة أكثر من اللازم، من العنف وأعمال الإرهاب واليأس. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يتكاتف في التصدي لهذه المشكلة. وعلى جميع الأطراف أن تغتنم الفرصة للشروع على الطريق المؤدي إلى سلام عادل وشامل حتى يتمكن شعب إسرائيل وشعب فلسطين من العيش في سلام ووثام في نهاية المطاف.

إن الإرهاب لا يسلم منه أحد، قويا كان أو ضعيفا، غنيا أو فقيرا. ولكي ننجح في مكافحة الإرهاب، ليس هناك بديل عن الاتحاد. وقد عملت حكومة تايلند عن كثب مع المجتمع الدولي لتخليص العالم من هذه الآفة. فتم تعديل التشريعات المحلية لتمكين تايلند من التعامل مع الأنشطة الإرهابية، ولقمع تمويل الإرهاب بقدر أكبر من الفعالية. ولا ندخر وسعا في مكافحتنا للإرهاب الدولي.

وحيث أن التخلص من الخوف والتخلص من العوز هما المكوّنات الأساسيان للأمن البشري، يتضح جليا أنه

نظام متعدد الأطراف لكفالة عالم أفضل للجنس البشري. وفي هذا المنعطف الحرج فإن التهديدات والتحديات التي تواجهها تعددية الأطراف خلال الإثني عشر شهرا الماضية، وضحت أكثر من أي وقت سبق، أنه لا يمكن التصدي جماعيا لتلك التهديدات والتحديات التي يتعرض لها السلام والأمن والازدهار في العالم إلا من خلال تعددية الأطراف. ولكن مثلما ردد الكثيرون من هذا المنبر، السؤال الكبير هو: كيف؟

والأمم المتحدة بوصفها أكبر مؤسسة متعددة الأطراف، بحاجة إلى أن تنجز مهمتها في سياق هذه الحقائق. وقد طرح الأمين العام مبادرته ذات البصيرة الثاقبة، بخصوص الإصلاحات المقترحة للمؤسسات وتكوين فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة. وتدعم تايلند مساعي الأمين العام النبيلة وتأمل في أن يوفينا أثناء الدورة القادمة، باقتراح يمضي بنا على الطريق الصحيح.

وقد أعرب عن العديد من وجهات النظر والاتفاقات والاختلافات في هذه القاعة أثناء هذه المناقشة العامة. ويوضح هذا أن المجتمع الدولي يجب أن يتعلم كيف يتعايش مع الاختلافات ويتحملها. وقد نختلف في الثقافة والدين والقيم ولكن يجب ألا تصبح اختلافاتنا وتنوعنا مصادر للأعمال العدوانية. بل يجب أن تصير مصدرا لقوتنا الجماعية لتعزيز الشراكة وتعددية الأطراف. ونعتقد أن الترويج للشراكة الحقيقية والأمن البشري سيساعد الأمم المتحدة على تنفيذ مهمتها النبيلة.

من تيمور - ليشتي إلى سيراليون والبوسنة والهرسك، يحق للمجتمع الدولي أن يفخر بالشراكة التي كوّنوها في عمليات حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة. وتايلند فخورة بأن تكون من ضمن ٨٩ بلدا تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتود أن تكرر التأكيد

المشاكل العالمية، شأنها شأن الإرهاب، يجب التصدي لها باتخاذ إجراءات شراكة حاسمة وحازمة على جميع الصعد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد أعلنت حكومة تايلند الحرب على المخدرات منذ توليها السلطة في شباط/فبراير ٢٠٠١. وجعلنا من هذا العام ذروة حملتنا. ومركزنا ضد آفة إنتاج المخدرات والاتجار بها، وخاصة مركبات الميثامفيتامين يجب أن تكون شاملة قدر الإمكان. وفي حدود ما هو مسموح به قانونا، أطلقنا حملة استراتيجية متكاملة تشمل الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والقمع. ونأمل أن تتمكن من إعلان النصر المبين بحلول نهاية العام.

وقد كوّننا شراكة أكثر فعالية مع جيراننا وما يتعداهم للتغلب نهائيا على هذه الآفة العالمية. وفي شهر حزيران/يونيه الماضي، استضافت تايلند اجتماعا يضم خمس دول هي تايلند والصين والهند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار لمناقشة مكافحة الجرائم عبر الوطنية، بما في ذلك قضية الاتجار بالمخدرات. وعلاوة على ذلك، تعمل تايلند أيضا على صوغ شراكة على الصعيد العالمي بالعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بوصفها شريكا له شطر من المسؤولية في مكافحة المخدرات والجريمة في السياق العالمي.

ومثلما تهتك المخدرات النسيج الاجتماعي للمجتمعات، فالأمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشل الموارد البشرية في جميع أنحاء المعمورة. وتشيد تايلند بعقد الجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وندعم الجهود المبذولة حاليا في إطار الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. ونظل صامدين في شراكتنا مع البلدان المجاورة سيما منطقة

لا يمكن تحقيق الأمن البشري لمجرد أن بلدا ما يريد أن يفعل ذلك بمفرده. بل العكس هو الصحيح، فالأمن البشري سيتحقق لأن جميع البلدان تقرر أنهما ستفعل ذلك معا. وهو يتحقق لأن البلدان راغبة في صوغ شراكة نابذة من اختلافاتها لبناء قوة للأمن البشري.

ولذلك ترى تايلند أن عضويتها في شبكة الأمن البشري تمثل قوة شراكة مهمة تكامل مع القيم الأساسية للأمم المتحدة من أجل النهوض بالسلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والقانون الدولي. وقبل أسبوعين فقط، كان من دواعي فخر وشرف تايلند أن تستضيف الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يعقد فيها هذا الاجتماع في آسيا، حيث تشكل الألغام الأرضية تهديدا لأمن مئات الملايين من الأفراد. وطوال رئاستنا للاتفاقية حتى انعقاد المؤتمر الاستعراضي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ستواصل تايلند بذل أقصى جهودها لكفالة تحقيق إنجازات أخرى كثيرة وتقديم كبير في سبيل تحقيق الأهداف الأساسية للاتفاقية ألا وهي إزالة الألغام ومساعدة الضحايا وتدمير المخزون والقبول العالمي للاتفاقية.

وعبر القارة، تسعى تايلند، بوصفها أحد شركاء التعاون الثلاثة الآسيويين الوحيدين مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى بناء جسور بين آسيا، سيما رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأوروبا. ونحن نؤمن بأن آسيا وأوروبا ستتعلمان فن الحياة معا وستخلقان عالما يعم فيه الأمن البشري، وذلك ليس بالرغم من اختلافاتنا فيما يتعلق بالقيم الثقافية والاجتماعية ولكن بسببها.

تتخطى المخدرات والأوبئة جميع الحدود، وتشكل خطرا على الأمن البشري بقدر ما يشكله للإرهاب. وهذه

وجنوبها وشمالها ووسطها، نموذجاً من الطراز الأول في هذا المجال. وخلال عام واحد من نشأة حوار التعاون الآسيوي، أحرز هذا الحوار تقدماً كبيراً فيما يتعلق بمختلف برامج التعاون، حتى في مجال التعاون المالي. واعتمد الاجتماع الوزاري الثاني لحوار التعاون الآسيوي الذي عقد في حزيران/يونيه هذا العام، إعلان شيانغ ماي بشأن إنشاء سوق السندات الآسيوية. وهذه السوق الآسيوية يجري التبشير بها الآن بوصفها الصرح المالي الجديد لـ "عالم التنوع".

وما زالت تايلند تعمل من أجل الشراكة القائمة على التنوع والتباين لكي تعزز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بين الأمم. وبالنظر إلى التفاوت الاقتصادي بين جيراننا المباشرين، فإن استراتيجية التعاون الاقتصادي التي استهلها رئيس الوزراء، السيد تاكسين شيناواترا، تمثل أحدث شراكة ترمي إلى تضيق الفجوة الاقتصادية بين تايلند وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، بهدف إيجاد الوظائف وإدراج الدخل على أساس الميزة النسبية والفوائد المتبادلة. وستكون مكملة لغيرها من الأطر التعاونية الثنائية والإقليمية، وستعمل بوصفها لبنة في تعزيز التكامل الاقتصادي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وقد اختارت تايلند موضوع "عالم من التنوع: الشراكة من أجل المستقبل"، لاجتماع عام ٢٠٠٣ لزعماء الاقتصاد في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، المقرر عقده في تايلند في تشرين الأول/أكتوبر. ويبرز عقد اجتماع قادة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الإيمان بأنه، بالرغم من التنوع والتباين الموجودين في جميع أنحاء المنطقة، فهناك إمكانية وفائدة غير محدودتين يمكن استغلالهما من خلال الشراكة الفعالة. وسيناقش الاجتماع خمسة مواضيع فرعية: اقتصاد قائم على العلم؛ وتعزيز الأمن البشري؛ والهيكلة المالي لعالم التنوع؛ والمشروعات الصغيرة

الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، وأيضاً مع الوكالات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، للمساعدة في التصدي للتحدي العالمي الذي يشكّله الفيروس/الإيدز. وبوصفنا البلد المضيف للمؤتمر الدولي الخامس المعني بالإيدز، الذي سيعقد في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤، فإننا نتطلع إلى تمثيل رفيع المستوى من المجتمع العالمي لتشاطير الخبرات، وأيضاً لتكوين شراكات قوية وتعاون لبناء جبهة عالمية متحدة للتصدي لهذا الوباء.

وفيما يتعلق بالمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز) - المرض الذي سبب الشلل للعديد من البلدان، وأضر ألباً ضرر بصناعة السياحة في جميع أرجاء العالم هذا العام، وجدنا أنه لم يمكننا من إبقاء الوباء تحت السيطرة وتهدئة الذعر والخوف اللذين كانا أسوأ من المرض نفسه، سوى الاستجابة والالتزام الفوريين من جانب رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشراكة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ.

والتهديدات الأمنية غير التقليدية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسارز والمخدرات - "التهديدات اللينة"، حسب تعبير الأمين العام - توضح مرة أخرى أنه أياً كان ما لدى كل بلد أو منطقة من اختلافات، فإن التعاون والشراكة على الصعيد الدولي أمران جوهريان من أجل التصدي للتحديات التقليدية وغير التقليدية للأمن البشري على حد سواء.

وإذ تسترشد تايلند بمبدأ استمداد قوة الشراكة من التنوع، شرعت في مبادرات مختلفة لتخفيف حدة التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بهدف تعزيز السلام والرفاه. ويمثل حوار التعاون الآسيوي، الذي لم يتخط العام الثاني من وجوده، وإن كان يتألف بالفعل من ٢٢ بلداً آسيوياً تمثل شرق آسيا وغربها



نصعد الخلافات. وسيستتبعه الركود إذا استمرينا في الإخفاق في إفساح مجال للحل الوسط. وسيجلب المعاناة البشرية إذا بقيت الحكومات تدير ظهرها لفرص الشراكة. وسيجر علينا الخراب إذا استخدمنا تبايناتنا ذريعة لأن نختلف دوماً.

ولكننا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، نعيش في عالم من التنوع. ويتحتم علينا جميعاً أن نضمن أن يكون لعالمنا المتنوع مستقبل - لا ينطوي على بؤس وشقاء ومعاناة بشرية نتيجة لتلك التباينات. ومن واجب كل واحد منا أن يعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة لكي نضمن تحويل تبايناتنا إلى مصدر للقوة من أجل مستقبلنا. وتايلند تقوم بدورها وستستمر في ذلك من أجل تحقيق ذلك المستقبل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تشو سو هون، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد تشو سو هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية):** وقدم الوفد نصاً بالانكليزية: أود في البداية، بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن أهنئ السيد جوليان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للجهود التي بذلها الأمين العام، السيد كوفي عنان، لتعزيز وظائف الأمم المتحدة ودورها، وهو ما تقتضيه الظروف الراهنة.

إن الحالة السياسية أصبحت اليوم أكثر عدم استقرار من أي وقت مضى. وتجاهنا تحديات جديدة بينما نحاول أن نجعل من هذا القرن قرناً لسلام البشرية ورفاهها. وانطلاقاً من نبرة قومية متطرفة وروح عدائية، يجري تحديد بلدان بوصفها جزءاً من محور شر وأهدافاً لهجمة نووية إجهاضية.

والمتوسطة؛ واتخاذ إجراءات بشأن تعهدات التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا سنركز على مسألة مكافحة الإرهاب بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها. ويبين اختيار تلك المواضيع الفرعية أنه، بالرغم من التباينات بين اقتصادات التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، يمكن صياغة شراكات بشأن تلك المسائل لفائدة المنطقة ولفائدة العالم.

وفي العام الماضي، في الدورة السابعة والخمسين، قدمت وصفاً مفصلاً لاستراتيجية تايلند المزدوجة المسار بغية تحقيق النمو الاقتصادي المطرد على أساس الإنصاف الاجتماعي. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أبلغ الجمعية العامة هذا الصباح بنجاح جهودنا الرامية إلى إنشاء شراكة اقتصادية واجتماعية. وكان هذا النجاح ثمرة النجاح الجمع بين القوة المتنوعة لكل من الاقتصاد الشعبي وقطاع العمل الموجه إلى التصدير بوصفهما محركين للنمو. ونحن واثقون بأن اقتصادنا يستند إلى أساس مضمون وقوي سيقودنا على طريق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي العام الماضي، سجل الاقتصاد التايلندي نمواً بلغ ٥,٣ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، أعقبه نمو بلغ ٦,٧ في المائة في الربع الأول من هذا العام. وذلك هو أفضل أداء اقتصادي بالنسبة لنا منذ أزمة عام ١٩٩٧. وفي ٣١ تموز/يوليه، سددت تايلند جميع قروضها لصندوق النقد الدولي كاملة - قبل عامين من الموعد المحدد. والحكومة ملتزمة بالقضاء على الفقر، على نحو ما حددته الأمم المتحدة، بحلول عام ٢٠٠٩. وتايلند، بوضعها الأمن البشري في صدارة سياسات الحكومة، إنما تؤكد عزمها على أن تؤمن للشعب التايلندي مجتمعاً خالياً من الحاجة وحرراً من الخوف.

إلا أن العيش في عالم من التنوع سيلازمه البؤس إذا بقينا نفرخ الصراع من هذا التنوع. عليه المشقة إذا ظللنا

كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو مبادرتها، والتطلع الصادق للأمم الكورية بأسرها.

ووفقا لذلك، طرحت بلادي، سواء في المحادثات الثلاثية أو المحادثات السداسية المتعلقة بالمسألة النووية، مقترحات ترمي إلى جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية وإعلان البيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية و الولايات المتحدة المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، واعتماد الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، والعملية اللاحقة الخاصة بتنفيذهما، تشهد بوضوح على موقفنا المحب للسلام وعلى عدالتنا.

رحب الشعب الكوري، والعالم كله أيضا باجتماع القمة التاريخي بين الكوريتين، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وما نتج عنه من اعتماد الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب يوم ١٥ حزيران/يونيه. وهما يأملان، بإخلاص، أن تؤدي هذه التطورات إلى السلم والاستقرار في المنطقة.

ومع ذلك، فإن المناخ السار والتوقعات من أجل السلم والاستقرار التي سادت بعض الوقت، اختفت فجأة، ثم استأنف طرف واحد المواجهة الحادة. واستُفرد بلدي بأنه جزء من محور شر، وهدف لهجوم نووي وقائي. وعندئذ، اعتمد ذلك كسياسة ووضع موضع التنفيذ. وعلى وجه الخصوص، وفي أعقاب الزيارة التي قام بها مبعوث رئاسي للولايات المتحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عكست الولايات المتحدة موقفها، مدعية أن بلدي أقر بأن لديه برنامجا سريا لإنتاج أسلحة نووية. وشرعت أيضا، من جانب واحد، في وقف إمدادات وقود النفط الثقيل، اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر

وتشن الهجمات العسكرية الانفرادية علنا على دول ذات سيادة تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب وعلى أساس شبهات بأنها تمتلك أسلحة دمار شامل.

ويجري انتهاك مبدئي احترام السيادة والمساواة في السيادة. وانغمست العلاقات الدولية في مجاهمة وعداء خطيرين بسبب ممارسات الامبريالية الجديدة التي تقوم على تفوق القوة.

وكما ندرك جميعا تمام الإدراك، فإن هذه الحالة ما هي إلا نتاج التزعة الانفرادية التي تجر البلدان على أن تكون خاضعة للاستبداد والمطالب غير المعقولة للقوة العظمى. وفي رأي بلدي أن المهمة المشتركة الملحة أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي أن ترفض الانفرادية، وأن تبني عالما جديدا تتعايش فيه جميع البلدان، الصغيرة والكبيرة، في سلام.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى موقف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القائم على المبدأ، وجهودها الصادقة لضمان تسوية عادلة للمسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وهي المسألة التي تمثل الآن محور اهتمام المجتمع الدولي. وأعتقد أن هذا سيكون إسهاما إيجابيا في عمل الجمعية العامة الراهنة.

إن المسألة النووية، في جوهرها، نتيجة للسياسة العدائية التي تمارسها الولايات المتحدة لعزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سياسا واقتصاديا وعسكريا. وقد نشأت أصلا من العداء العميق الجذور الذي ينكر نظامنا ويرفض التعايش مع بلدي.

إن موقف بلدي الثابت هو حل المسألة النووية بالطرق السلمية عن طريق الحوار والمفاوضات. وجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية هو الهدف النهائي لجمهورية

شاركت في محادثات بيجينغ طالبت أيضا بحل من خلال صفقة متكاملة وعمل متزامن، وحثت على التسوية السلمية للمسألة النووية. ومع ذلك، كررت الولايات المتحدة وحدها مطالباتها الانفرادية بتخلي بلدي عن برنامج الأسلحة النووية أولا، دون الإشارة إلى تغيير سياستها العدائية الذي هو مفتاح حل المسألة النووية. بل إن الولايات المتحدة تصرفت دون تعقل، مؤكدة أن إبرام معاهدة لعدم الاعتداء ليس مناسبا ولا هو ضروري، وأنها ليست مهتمة بمعاهدة من هذا القبيل.

وذهبت الولايات المتحدة لأبعد من ذلك عندما أصرت على أنه إذا كان المراد تطبيع العلاقات الثنائية بعد أن يلغي بلدي برنامجها النووي، ينبغي تناول طائفة كاملة من المسائل الأخرى مثل القذائف والأسلحة التقليدية وحقوق الإنسان. وموقف الولايات المتحدة باختصار يعني أنها لن تناقش الخطوات التي ستتخذها إلا بعد أن نكون قد اتخذنا كل الإجراءات. وفي ظل الظروف الحالية التي يصوب فيها كل من بلدي والولايات المتحدة مدافعه نحو الآخر، فإن مطالبة الطرف الآخر بأن يضع سلاحه أولا، طلب ليس له معنى. ولا يمكن تفسيره إلا بأن وراءه الباعث الخفي لترع سلاح بلدي والقضاء عليه.

لقد أقنعنا نتيجة المحادثات السداسية، مرة أخرى، بأن الولايات المتحدة تسعى إلى نزع سلاحنا عن طريق ممارسة الضغط، وبأنها لا تزال تمارس السياسة العدائية لخلق بلدنا. ولما كان قد ثبت أن الولايات المتحدة تهتم فقط بتحويل المحادثات السداسية إلى أساس لترع سلاح بلدي والقضاء عليه تماما بكل الوسائل، بدلا من التعايش سلميا معنا، اضطررنا إلى التخلي عن أي اهتمام بتلك المحادثات أو أية توقعات بشأنها.

وكما ذكر بوضوح، فإننا لم نقطع أية وعود فيما يتعلق بالعودة القادمة من المحادثات السداسية. وكل

٢٠٠٢، انتهاكا للإطار المتفق عليه، وفي نهاية الأمر، أبطلت كل الاتفاقات الثنائية.

هذا، علاوة على أن الولايات المتحدة تمارس ضغطا على بلدي ليتخلى عن برنامجها النووي، ويقبل التفتيش النووي، بغرض نزع سلاح بلدي، بينما تحاول علنا الإطاحة بالحكومة عن طريق القوة. أما السلم الذي يُحافظ عليه الآن في شبه الجزيرة الكورية فكل الفضل فيه يرجع إلى قوة ردع الحرب الذي عززته سياسة الاستقلال التي تنتهجها سياسة سونغن، وسياستنا للردع لا يراد بها الاعتداء على أحد، وإنما أن تكون وسيلة للدفاع عن النفس لضمان سيادتنا، بكل مقاصدها وأهدافها.

ولتسوية المسألة النووية بالطرق السلمية عن طريق الحوار، ينبغي أن تتغير السياسة العدائية تجاه بلدي تغييرا جذريا. فهذا هو مفتاح حل المسألة النووية. وفي المحادثات السداسية الأطراف في بيجينغ، في أواخر آب/أغسطس، حدد بلدي، كهدف، تخلي الولايات المتحدة عن سياستها العدائية تجاهنا مقابل التخلي عن برنامجنا النووي. ولتحقيق ذلك الهدف، اقترحنا اتخاذ كل التدابير الضرورية عن طريق صفقة متكاملة، والعمل على تنفيذ هذه التدابير على أساس تدريجي، اتباعا لمبدأ العمل المتزامن.

ويتضمن اقتراحنا عرضا مفصلا للصفقة المتكاملة، ونظام العمل المتزامن لحل شامل منصف للمسألة النووية، يشمل التخلي عن السياسة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإبرام معاهدة عدم اعتداء بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، والتخلي عن البرنامج النووي وتطبيع العلاقات الثنائية.

إن العمل المتزامن طريقة عملية لجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، وأية معارضة له ترقى إلى مستوى رفض إخلائها من الأسلحة النووية. وهناك دول أخرى

وجرى لم شمل العائلات المشتتة والأقارب المتفرقين ، وتجري الآن تبادلات اقتصادية مختلفة.

وفي ١٥ آب/أغسطس، يوم الاستقلال، عقد اجتماع وطني رائع في بيونغيانغ من أجل السلام وإعادة التوحيد، أظهر مرة أخرى تطلعات وإصرار المواطنين الكوريين جميعاً في الشمال، والجنوب وعبر البحار من أجل إعادة التوحيد.

وسوف تحقق حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها المصالحة الوطنية والوحدة ولمّ الشمل، ويسهمان في إقرار الأمن في المنطقة وبقية العالم، وذلك بالتنفيذ الكامل لإعلان ١٥ حزيران/يونية المشترك بين الشمال والجنوب، تجسداً لفكرة السكرتير العام الموقر كيم يونغ إيل العظيمة.

ومن الأعمال الهامة التي تنتظر الدول الأعضاء في الوقت الحالي إقامة نظام عالمي وعلاقات تتسم بالعدل والإنصاف، تمشياً مع تطلعات ورغبة البشرية جمعاء.

وتحقيقاً لهذه الغاية من المهم، في جملة أمور، أن تكفل المراعاة الكاملة لمبدأ احترام السيادة والمساواة في العلاقات الدولية. وينبغي رفض الانفرادية والاستبداد ومعارضتهما بشكل كامل، لأنهما يتناقضان مع الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

ولإقامة علاقات دولية عادلة، يجب تعزيز وظائف الأمم المتحدة ودورها وإدخال الطابع الديمقراطي عليها. وتحويل الأمم المتحدة إلى الديمقراطية يعني حتماً تعزيز سلطة الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن.

فينبغي تمكين الجمعية العامة من أن تستعرض قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالمسائل التي من قبيل الجزاءات واستخدام القوة بشكل يؤثر مباشرة على السلام والأمن الدوليين وأن تقدم توصياتها ذات الصلة.

التطورات المتعلقة بالمسألة النووية تثبت تماماً أن الضغط لا يمكن أن يكون وسيلة لتسوية المسألة النووية ، والمخادشات المتعددة الأطراف لا يمكن أن تسفر عنه نتائج مثمرة إلا عندما يكون هناك التزام بالتخلي عن السياسة العدائية تجاه بلدي. ومطلبنا متواضع وبسيط؛ نحن نريد فقط أن يضع كلا الطرفين أسلحته جانبا في آن واحد، وأن يتعايشا سلمياً.

والآن وبعد أن أكدت مجدداً موقف حكومة بلدي، الذي أعتقد أنه الأكثر تعقلاً وعدلاً في معالجة المسألة النووي، أأمل أن يكون قد توفر للرئيس والدول الأعضاء بالأمم المتحدة فهم صحيح لموقفنا، وأن يتعاونوا معنا تعاوناً نشطاً من أجل حل منصف للمسألة النووية. ومن أجل السلام على شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة بأسرها.

ولا تزال حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في سياستها وإصرارها على تحقيق السلام وإعادة توحيد كوريا، والإسهام بالتالي في السلم والأمن في المنطقة وفي سائر أنحاء العالم. وبفضل مثل الزعيم العظيم الجنرال كيم جونج إيل الخاصة بالاستقلال الوطني والوحدة الوطنية الكبرى، عقد اجتماع القمة بين الكوريتين في بيونغيانغ لأول مرة منذ تقسيم الوطن، ونشر الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب يوم ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وكانت تلك نقطة تحول في التعجيل بإعادة التوحيد الوطني عن طريق الجهود المتضافرة للأمم الكورية المتضافرة بأسرها. وبالرغم من التقلبات التي شهدتها السنوات الأخيرة، تبذل جهود نشطة لتحقيق استقلال شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها سلمياً تحت راية الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه.

في هذا العام وحده، عقدت سلسلة من المخادشات على المستوى الوزاري بين الشمال والجنوب، وجرى احتفال افتتاحي لإعادة ربط السكك الحديدية والطرق المقطوعة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نرى أن تعطى الأولوية لكفالة التمثيل الكامل لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية التي تشكل الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة.

وقد احتفل شعبنا احتفالاً كريماً بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ أيلول/سبتمبر، مظهراً بذلك وقار وقوة دولة كيم إيل سونغ، متحدة في ثبات قلباً واحداً حول القائد العظيم السكرتير العام كيم يونغ إيل.

وستواصل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أخذها بالمثل العليا الأساسية لسياستها الخارجية، التي تستند إلى الاستقلال والسلام والصدقة، لكي تسهم إسهاماً نشطاً في الجهود الدولية المبذولة لأجل إرساء نظام عالمي جديد عادل ومنصف، من خلال مزيد من التعاون المكثف مع جميع الدول الأعضاء.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية):** استمعنا بذلك إلى آخر المتكلمين المدرجين في قائمة المناقشة العامة لهذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.